



المؤسسة الأورو-متوسطية
لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان

تقرير الأنشطة

النسخة المعلنة

2018

www.emhrf.org

لقد تسنى لنا تنفيذ أنشطة المؤسسة الأورو-متوسطة ونشر هذا التقرير بفضل المساعدة المالية التي تلقيناها من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، والصك الأوروبي للديمقراطية وحقوق الإنسان، ومديرية سياسة الجوار الأوروبية ومفاوضات التوسع، ووزارة الشؤون الخارجية الدانمركية، وصندوق سيغريد روزينغ، ومعهد الأمم المتحدة الإقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة، ومؤسسات المجتمع المفتوح (أوين سوسايتيز)، وصندوق روكفيلر بروذرز، وصندوق المنح الوطنية من أجل الديمقراطية.

إن المؤسسة الأورو-متوسطة لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان هي الجهة الوحيدة المسؤولة حصراً عن محتوى هذا التقرير الذي لا يعبر بأي شكل من الأشكال عن مواقف أي من الشركاء المذكورين أعلاه.



جدول المحتويات

4	ملخص	-1
<hr/>		
6	التدخلات المباشرة	-2
7	التدخلات المستعجلة لحماية المدافعين الأفراد	-1-2
9	التدخلات لدعم المبادرات المبتكرة و الناشئة في مجال حقوق الإنسان	-2-2
<hr/>		
17	التدخلات غير المباشرة	-3
18	التواجد في منطقتي المغرب والمشرق	-1-3
18	تعزيز الدعم المالي للفاعلين المحليين في المجتمع المدني	-2-3
<hr/>		
20	استعراض كمي للتدخلات	-4
20	أنواع التدخلات	-1-4
21	المجالات المواضيعية	-2-4
22	الأنشطة	-3-4
23	المتابعة	-4-4
24	النساء والشباب	-5-4
25	البلدان	-6-4
<hr/>		
26	قضايا تنظيمية	-5
26	مشاورات مجلس الممثلين	-1-5
26	الشراكات المالية	-2-5
26	المعلومات والاتصال	-3-5
27	الإدارة الداخلية	-4-5
<hr/>		
28	ملحق: ملخص طلبات المنح	

1- ملخص

على امتداد سنة 2018، واصلت المؤسسة الأورو-متوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان ("المؤسسة الأورو-متوسطية" أو "المؤسسة") أداء دور حاسم في تعزيز حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والفاعلين في المجتمع المدني في المنطقة العربية وقدراتهم على التحمل والابتكار. وقد نفذت المؤسسة الأورو-متوسطية 132 تدخلاً خلال عام 2018 بلغت قيمتها الإجمالية 1.8 مليون يورو لتحقيق هذا الغرض.

بالمجمل، سجلت ميزانية المؤسسة الأورو-متوسطية زيادة بلغت عشرة في المئة، مع زيادة ملحوظة في الطلبات والتدخلات في مصر بسبب استمرار تدهور أوضاع حقوق الإنسان في ذلك البلد.¹ شكلت أنشطة دعم المدافعين 77% من ميزانية المؤسسة فيما بلغ سقف التكاليف الإدارية والأجور 23%. تم تنفيذ ثمانين في المئة تقريباً من تدخلات المؤسسة في بلدان تعيش أوضاعاً من النزاع المسلح أو بينات تسودها أعمال عنادية (سوريا، ليبيا، مصر، الجزائر، إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة) وكانت موجهة نحو حماية المدافعين عن حقوق الإنسان من الخطر، وتوثيق الانتهاكات، ومساعدة الضحايا.

ورغم أن معظم تدخلات المؤسسة نُفذت في سياقات مستعجلة، إلا أن تأثيرها يدوم طويلاً. ففي سنة 2018، عمل الدعم الذي قدمته المؤسسة على حماية أرواح 44 مدافعاً والأنشطة التي يقومون بها، فقد تمكن 33 منهم من مواصلة القيام بأنشطتهم في مناصرة حقوق الإنسان داخل أوطانهم أو خارجها؛ وتمكن المدافعون الذين انتقلوا إلى أماكن أخرى من التأقلم مع البيئة الجديدة والالتحاق بالدورات التدريبية وتأمين فرص عمل. واستجابة إلى التهديدات التي استهدفت فاعلي المجتمع المدني في المنطقة، قدمت المؤسسة الدعم لأكثر من 2,670 ضحية من ضحايا الانتهاكات من خلال المساعدة القانونية والطبية والنفسية ووثقت الانتهاكات التي ارتكبت بحقهم. وبفضل دعم المؤسسة، تم إصدار أكثر من 200 تقرير وتوزيعها من قبل شركاء المؤسسة على الآليات الإقليمية والدولية.

وكانت نتائج هذه التدخلات مشجعة كما هو موضح في الأمثلة التالية.

أدت المؤسسة دوراً مؤثراً في حماية أرواح ستة وعشرين مدافعاً سورياً كانوا مهددين في المناطق المحاصرة سنة 2018 بعد أن شنت الحكومة عمليات عنيفة لاستعادة مساحات واسعة من الأراضي، وبصفة خاصة في ريف دمشق وجنوب سوريا. وقد نسفت المؤسسة جهودها مع منظمات دولية ومحلية أخرى معنية بحقوق الإنسان لضمان سلامة هؤلاء المدافعين وحصولهم على الدعم الطبي والنفسي العاجل لمعالجة الصدمة النفسية والعاطفية التي عانوا منها طوال سنوات الحصار والتهجير القسري. وبفضل هذا الدعم، أطلق أحد هؤلاء المدافعين اليوم موقعاً إلكترونياً متخصصاً في ذاكرة الحرب فيما يقوم بإعداد فيلم وثائقي عن مسار المدافعين عن حقوق الإنسان في سوريا.

تم في شباط/ فبراير 2019 إصدار تقرير مشترك حول عقوبة الإعدام في مصر يوثق ويحلل أحكام الإعدام التي أصدرتها محاكم مدنية وعسكرية في الفترة بين عامي 2013 و2018. يقدم هذا التقرير الفريد من نوعه أول أرقام فيما يتعلق بأحكام الإعدام الآخذة في التضخم والصادرة بحق أكثر من 700 مدني في عام 2018، بمن فيهم أشخاص قاصرون، إلى جانب صورة شاملة للمعالجة القانونية والأمنية لتلك الحالات. وتم فيما بعد وبصورة رسمية إيصال البيانات التي تم جمعها وتقديمها في هذا التقرير، الذي يعاين أيضاً معايير المحاكمات العادلة والمراعية للأصول القانونية في مصر، إلى مختلف آليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة التي ستشارك في المناقشات التي ستتناول أوضاع حقوق الإنسان في مصر في الاستعراض الدوري الشامل الذي سيجريه مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2019.

¹ تلقت المؤسسة الأورو-متوسطية وقيمت 584 طلباً خلال عام 2018. وارتفعت طلبات المساعدة الواردة من مصر بنسبة 17% مقارنة بعام 2017. وكان الجانب الأبرز هو الزيادة في حجم الإجراءات المتخذة لدعم المدافعين المصريين والمنظمات غير الحكومية المصرية بنسبة 60% مقارنة بعام 2017.

أفضت جهود التمثيل القانوني والضغط الدولي الذي استتبعته إلى تبرئة مدافع جزائري عن حقوق الإنسان تمت محاكمته بصورة تعسفية بتهم "ازدراء هيئة رسمية من هيئات الدولة واستخراج أدلة ملفقة" بعد تقدمه بشكوى ضد الشرطة لممارستها أعمال تعذيب.

استهدف عشرون في المئة تقريباً من تدخلات المؤسسة تعزيز العمليات الأساسية لمبادرات المجتمع المدني المبتكرة والناشئة والعاملة بصور أساسية في مناطق نائية في المغرب وتونس لمواجهة أوجه انعدام المساواة، خصوصاً في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى حقوق المرأة، ولتمكين فئات السكان المحرومة بحيث تصبح فئات فاعلة في التغيير المستدام على صعيد الديمقراطية وحقوق الإنسان.

أسهمت تدخلات المؤسسة من خلال الفعاليات التعليمية والثقافية في زيادة الوعي بالحقوق الأساسية وبصفة خاصة في صفوف الشباب والنساء. كما عملت المؤسسة على بناء قدرات فاعلي المجتمع المدني عن طريق تعزيز الائتلافات والشراكات مع السلطات. ومن ثم أقام 69% من منظمات المجتمع المدني شراكات مع سلطات محلية ومركزية، الأمر الذي عمل بالتالي على زيادة التأثير على قضية محاربة الإفلات من العقاب وضمن احترام الحريات الأساسية.

كانت نتائج هذه التدخلات لافتة على نحو خاص، كما تبين الأمثلة الآتية.

لزيادة التنقيف بالقوانين المعمول بها لحماية النساء من العنف في المغرب وإنفاذها، نظمت منظمة ناشئة تأسست عام 2017 جلسات تدريبية في منطقة الرباط-سلا-القنيطرة، مما أتاح لاثنتين وخمسين امرأة تعميق معرفتهن بالقانون رقم 103-13 بشأن مكافحة العنف ضد النساء الذي دخل حيز التنفيذ سنة 2018. وأدت هذه الجلسات التدريبية إلى جمع ست شهادات صوتية رقمية (بودكاست) عن حالات تحرش واعتداء جنسي تعرضت لها نساء في أماكن مختلفة، بما في ذلك في المدارس والجامعات، وفي البيت والعمل، وفي الشارع. وتم تقديم المشورة القانونية والمتابعة النفسية لاثنتي عشرة ضحية من هؤلاء الضحايا، وذلك بفضل علاقات التعاون مع مراكز استماع و منظمات غير حكومية.

قامت مجموعة من نشطاء المجتمع المدني من مختلف أنحاء تونس خلال الفترة 2016-2018 بجمع مواد رقمية في مكتبة وثائق بارزة عن 'الربيع العربي' 2011 وتسليمها للأرشيف الوطني التونسي سنة 2017 حيث ساعدت في تدشين معرض فريد بمتحف باردو بتونس في 14 يناير/ كانون الثاني 2019. وتمثل هذه المبادرة أيضاً نموذجاً للتعاون بين المجتمع المدني ومؤسسات الدولة من أجل المحافظة على الذاكرة الوطنية. وقد تم تنظيمها بدعم من وزارة الثقافة وتحت رعاية رئيس الجمهورية باجي قايد السبسي. وسوف تعمل هذه المكتبة، التي أتيحت لجمهور العامة، والمعرض، الذي يغطي نطاقه المجال التعليمي والوثائقي والفني، على تعزيز البحث العلمي حول هذه التطورات والمحافظة على الذاكرة الجماعية لاسيما ذاكرة الشباب كعناصر فاعلة في التغيير، وما طالبوا به.

عقدت منظمة مجتمع مدني جماهيرية، تأسست في أبريل/ نيسان 2017 في مدينة أغادير، جنوب غرب المغرب، أربع حلقات عمل قانونية حضرها 159 مشاركاً من الشباب، 30% منهم نساء، بهدف تعزيز معرفة المشاركين بالمشاركة الديمقراطية في الحوكمة المحلية والمناطقية والميزنة التشاركية، وذلك خلال الفترة الممتدة بين أكتوبر/ تشرين الأول إلى ديسمبر/ كانون الأول 2018. وعملت حلقات العمل هذه على تمكين الشباب المغربي من فهم آليات مواجهة انعدام المساواة وتقييم السياسات لعامة التي تحترم مطالبهم والنهوض بها على مستوى المجالس الإقليمية المنتخبة في جهة سوس ماسة. وسيتم إعداد كتيب بالآليات الخاصة بالمشاركة الديمقراطية في الشؤون المحلية ونشره من قبل الرابطة لتعزيز نطاق المعرفة إلى خارج حدود المشاركين في حلقات العمل.

أولت المؤسسة أولوية لتغطية تكاليف التشغيل، أي تكاليف الإيجار والموارد البشرية، التي يندر أن يدعمها المانحون الآخرون، بحيث يتسنى للفاعلين في المجتمع المدني استدامة أنشطتهم. وقد شكلت تكاليف التشغيل ما نسبته 76% من إجمالي التكاليف التي غطتها

المؤسسة في سنة 2018.² كذلك عززت المؤسسة دعمها لفتني الشباب والنساء، إذ شكلتا ما نسبته 46% و32% من مجمل المستفيدين من المؤسسة، على التوالي.³

بالإضافة إلى هذا الدعم المباشر، وفي ظل التهديدات التي يواجهها فاعلو المجتمع المدني والمصاعب المالية والعقبات التي تقف أمام إنشاء تحالفات في المنطقة، ساعدت المؤسسة شركاءها على الاتصال بمانحين آخرين، حيث حصل 35% منهم على تمويل إضافي لغاية كتابة هذه السطور. وكان للمؤسسة دور مؤثر في قيادة جهود التنسيق بين المانحين من القطاعين العام والخاص بهدف تعزيز بيئة مواتية للمجتمع المدني، والنظر في وسائل تعبئة وزيادة الموارد الأجنبية والوطنية لحركة حقوق الإنسان المحلية بغية دعم قدرتها على التحمل وأفاق استدامتها.

أخيراً، وبعد عشرين سنة من تبني الإعلان المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان، نظمت المؤسسة حلقة العمل الإقليمية حول أوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في [مؤتمر القمة العالمي للمدافعين عن حقوق الإنسان لعام 2018](#) الذي انعقد في باريس في 29 أكتوبر/ تشرين الأول 2018.⁴

فيما يلي شرح أكثر تفصيلاً للمجالات الرئيسية لتدخلات المؤسسة، المالية وغير المالية، لدعم المنظمات غير الحكومية والمدافعين في المنطقة جماعات وأفراداً.

2- التدخلات المباشرة

خصصت المؤسسة دعماً مباشراً لـ 131 مدافعاً (72 مبادرة مجتمع مدني و59 مدافعاً فرداً).⁵ تم تنفيذ 51% من تدخلات المؤسسة المباشرة في سياق مستعجل بهدف حماية حياة المدافعين وصالح عيشهم، فيما كان يهدف 49% منها إلى تعزيز عمل الجماعات أو الجمعيات غير القادرة على الوصول إلى المصادر التقليدية للتمويل.

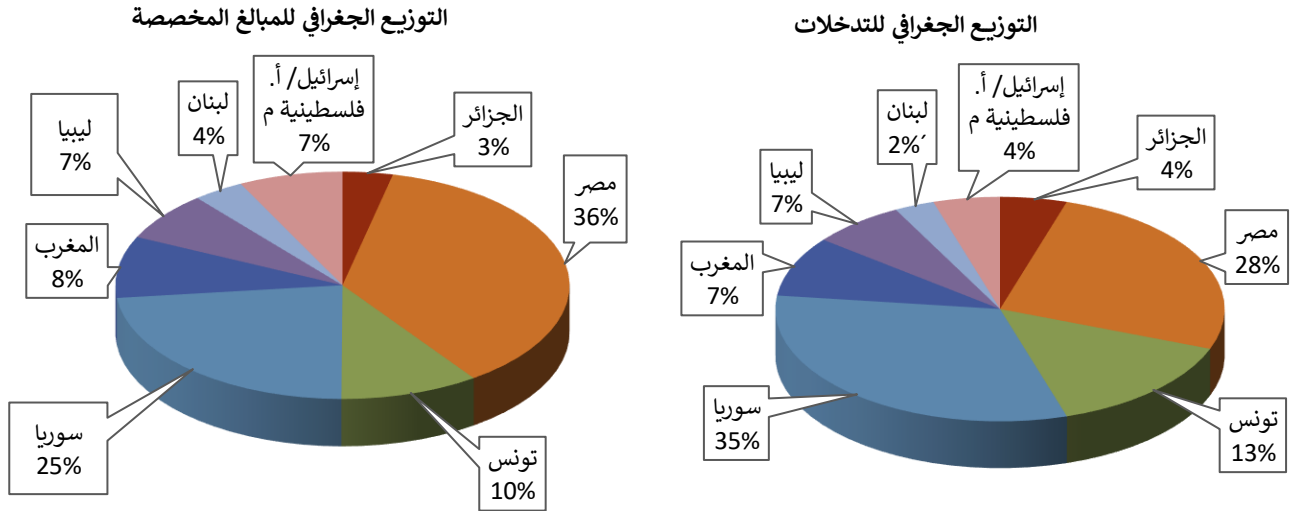
وكما يظهر في توزيع المنح حسب البلدان أدناه، حازت سوريا ومصر على حصة كبيرة من تدخلات المؤسسة بسبب الظروف القاسية التي يعاني منها العمل في مجال حقوق الإنسان:

² شكلت احتياجات حماية المدافعين في المنطقة، بما في ذلك الرعاية الصحية والموارد الأساسية لعائلاتهم ونقلهم العاجل/ المؤقت، 19% من التكاليف التي تمت تغطيتها. أما النسبة المتبقية، أي 5%، فكانت لدعم المشاريع، خصوصاً التي كان توقيتها مناسباً أو كانت مبتكرة، التي لم تتطلب دعماً لتكاليف التشغيل.

³ يضم المستفيدون مدافعات وشباب (دون سن 35) إضافة إلى جماعات المجتمع المدني التي يقودها الشباب والنساء بوجه خاص، أو التي تعمل من أجلهم.

⁴ كان الهدف من هذه الدورة هو تشخيص وضع المدافعين والعقبات التي تواجههم في المنطقة وتدارس التحديات الرئيسية التي تواجه المدافعين مستقبلاً في ظل الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في المنطقة و"نهاية" توافق الآراء حول حقوق الإنسان على المستوى العالمي. وقد وجهت المؤسسة الدعوة لهيئتين تركزان على الكرامة الإنسانية والمساواة بين الجنسين، وثمانية متحدثين من بينهم أكاديميون ومدافعون.

⁵ استناداً إلى استعراضات شاملة بذلت فيها العناية الواجبة من قبل الأمانة وفقاً لمعايير الاختيار، قرر مجلس الأمناء تخصيص دعم مباشر لما نسبته 23% من الطلبات المستلمة. وكان 6% من المستفيدين من دعم المؤسسة منظمات أعضاء في الكيان المؤسس لها، أي الأورو-متوسطية للحقوق.



ينقسم الدعم إلى فئتين رئيسيتين: تدخلات مستعجلة لحماية المدافعين الأفراد وتدخلات مرنة لدعم المبادرات المبتكرة أو الناشئة في السياق الإقليمي.⁶

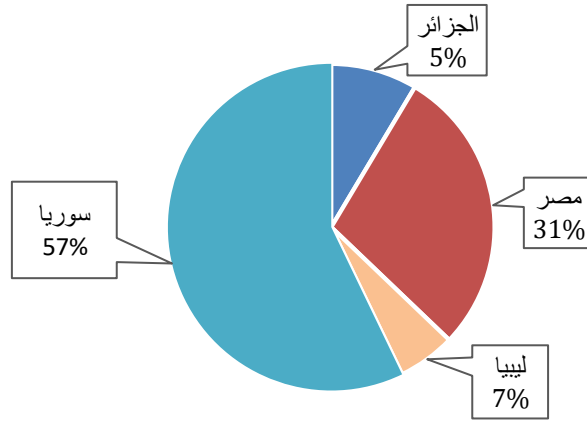
1-2- التدخلات المستعجلة لحماية المدافعين الأفراد

في عام 2018، قدمت المؤسسة دعماً مستعجلاً لحماية 59 مدافعاً فرداً (34% منهم نساء ومدافعين عن حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية والكوبر) وعائلاتهم ممن كانوا عرضة للخطر بسبب عملهم في سوريا ومصر وليبيا والجزائر.

وكما يتضح من الرسم البياني أدناه، ذهبت الأكثرية العظمى من منح المؤسسة المستعجلة إلى مدافعين سوريين ممن ظلوا يواجهون عنفاً كبيراً وتهجيراً قسرياً بالإضافة إلى إجراءات تعسفية ومغايرة من المضايقة والتجريد من الحرية والتعذيب وسوء المعاملة.

⁶ أنشأت المؤسسة آليتين للاستجابة بمرونة قدر الإمكان لتلبية الاحتياجات التي يكشف عنها المدافعون، وهما: آلية للدعم المستعجل يقر مجلس الأمناء من خلالها تخصيص منح بقيمة 5,000 يورو (زائداً نسبة أقصاها 20% للنفقات التشغيلية، أي ما تصل قيمته الإجمالية إلى 6,000 يورو)، خلال فترة لا تتجاوز 10 أيام؛ وآلية قائمة على المشاورات العادية لأعضاء المجلس في اجتماعاتهم السنوية، وينظر من خلالها في طلبات تصل قيمتها إلى 60,000 يورو (تم رفع الحد الأعلى من 40,000 إلى 60,000 يورو من قبل المجلس سنة 2018 بالنظر في الاحتياجات المتزايدة التي عبر عنها الفاعلون المحليون).

توزيع المنح للمدافعين الأفراد بحسب البلدان



على وجه التحديد، قُدم 51% من المنح لتغطية تكاليف النقل الفوري والمؤقت للمدافعين إلى خارج بلدهم، وغطى 21% منها التكاليف الطبية والدعم النفسي فيما غطى 28% تكلفة النقل الداخلي والمساعدة القانونية و/أو الاحتياجات الأساسية لعائلات المدافعين. وقد تم تخصيص هذه المنح بصفة رئيسية استجابة لتهديدات وبالنظر إلى أوضاعهم المحفوفة بالمخاطر. وكان الهدف من هذه المنح إتاحة الفرصة لهؤلاء المدافعين وعائلاتهم لاستعادة الشعور بوضعية حياتية سوية والنظر في سبل مواصلة نشاطهم المستقبلي. كذلك، تابعت المؤسسة عن كثب أوضاع 77% من هؤلاء المدافعين بغية تأمين أشكال إضافية من الدعم لهم (أي أشكال غير مالية). وبصفة خاصة، نسقت المؤسسة تدخلاتها المستعجلة لدعم 19 متلقي للمنح حيث نفذ الشركاء أعمالاً تضامنية (نداءات عاجلة، ورسائل لدعم طلبات اللجوء وإعادة التوطين، وبعثات مراقبة المحاكمات، والاجتماع بالمسؤولين وما إلى ذلك)؛ وساعدت 18 مدافعاً في الحصول على خدمات إعادة التأهيل أو التدريب أو فرص الحصول على منحة دراسية في الخارج، وتحصلت على دعم مالي أطول أجلاً لستة مدافعين انتقلوا من أوطانهم، وبصفة لافتة من المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، وصندوق التمويل المستعجل للمدافعات عن حقوق الإنسان، والكرامة للجميع، ومراسلون بلا حدود، وآلية الاتحاد الأوروبي ProtectDefenders.eu.

بالمجمل، كانت نتائج منح الحماية هذه مشجعة:

- من المحتمل، في 75% من الحالات، أن تكون المنح والمتابعة قد أنقذت حياة الأشخاص وساعدتهم في الحصول على حماية طويلة الأمد. مثلاً، تمكن ناشط مصري من الفرار من البلاد خلال حملة أمنية مشددة استهدفت الأشخاص الذين يُتصور أنهم من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية والكوير أو المناصرين لهم أوائل أكتوبر/ تشرين الأول 2017، وبذلك فقد تجنب التعرض للاعتقال التعسفي والفحص الشرجي القسري بتهم "الفجور" و "الانحلال الأخلاقي" و "التجديف". وبفضل مساعدته في الانتقال بصفة مستعجلة لخارج البلاد ومتابعة وضعة وتعريفه على شركاء آخرين لديهم نفس الرؤى، فقد تم الاعتراف بهذا المدافع كلاجئ ومنحه حماية دولية في أوروبا في أغسطس/ آب 2018. واليوم، يواصل هذا الناشط مخاطبة الاتحاد الأوروبي والمؤسسات الوطنية، وغيرها، بشأن مكافحة العنصرية وكرهية المثلية في مصر. وحتى لحظة كتابة هذه السطور قُدم 21 مدافعاً سورياً وليبياً ومصرياً من متلقي الدعم طلبات اللجوء في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.
- في كثير من الحالات، ساعد الدعم المخصص أيضاً في بناء فرص قابلية المدافعين للتوظيف وخصوصاً عند انتقالهم إلى خارج أوطانهم. مثلاً، انتقلت مدافعة عن حقوق الإنسان ومحامية، تم تهديدها بالقتل والاعتقال من قبل النظام السوري، وتمكنت من تسوية أوضاعها في لبنان مما سمح لها بالتركيز على تطوير آفاق حياتها على المدى الطويل. وبفضل الدعم

المقدم من المؤسسة، وجهات أخرى، أخذت الناشطة دروساً في اللغة الإنجليزية وسجلت لامتحان IELTS في يونيو/حزيران 2018، باعتباره شرطاً مسبقاً للالتحاق ببرنامح درجة الماجستير. وتعتبر الناشطة أحد الأصوات الريادية الداعية على المستوى الدولي إلى كشف الحقيقة والعدالة للسوريين من ضحايا الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري. وحتى لحظة كتابة هذه السطور، تمكن 37% من المدافعين الذين تلقوا الدعم من تأمين مصدر دخل مستقر.

• أخيراً وليس آخراً، كان للمنح دور مؤثر في مساعدة 63% من متلقي المنح في استئناف عملهم في الدفاع عن حقوق الإنسان سواء في بلدانهم أو خارجها. مثلاً، تمكن ناشط ليبي في مجال حقوق الإنسان، عمره 38 سنة، تعرض للاعتقال التعسفي في ديسمبر/كانون الأول 2017 وللمعاملة السيئة على يد موظفي غرفة المنطقة التابعة للجيش الليبي في بنغازي، من الانتقال والحصول على جلسات الدعم النفسي في تونس. وبفضل هذا الدعم، استعاد الناشط الشعور بالحياة السوية الأمر الذي سمح له باستئناف نشاطه الحقوقي. وقد شارك بشكل بارز في التقرير النهائي للمرحلة التشاورية من عملية المؤتمر الوطني، والذي تم تقديمه للممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة غسان سلامة، ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في نوفمبر/تشرين الثاني 2018، ومن ثم عاد الناشط إلى ليبيا للتطوع في منظمة مجتمع مدني في ديسمبر/كانون الأول 2018.

غير أن 15 مدافعاً لم يتمكنوا من الوصول إلى بر السلامة خارج البلاد أو العودة إلى وطنهم بسبب استمرار التهديدات، كما أن هناك ناشطين تم تقديم الدعم لهما عام 2018 قيد الاعتقال التعسفي في سوريا.

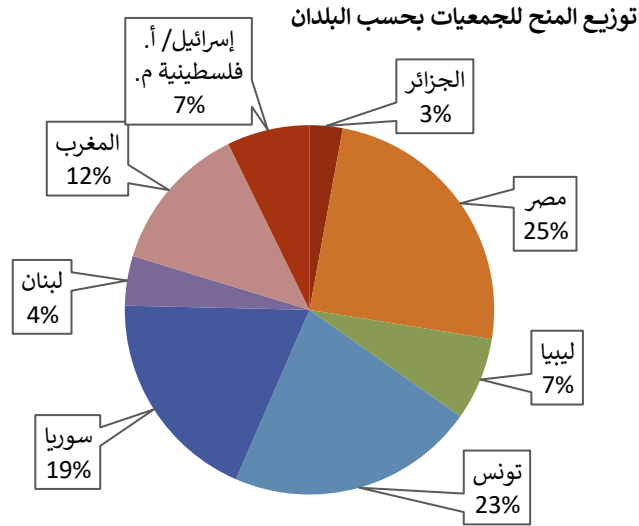
2-2- التدخلات لدعم المبادرات المبتكرة والناشئة في مجال حقوق الإنسان

انطلاقاً من رغبة المؤسسة في تكثيف التدخلات مع الديناميات الوطنية المختلفة، فقد قدمت دعماً مرناً، على أساس عادي ومستعجل على حد سواء،⁷ إلى 72 مبادرة مجتمع مدني، بما في ذلك لجماعات غير مسجلة، 57% منها موجودة في مناطق نائية ويصعب الوصول إليها.

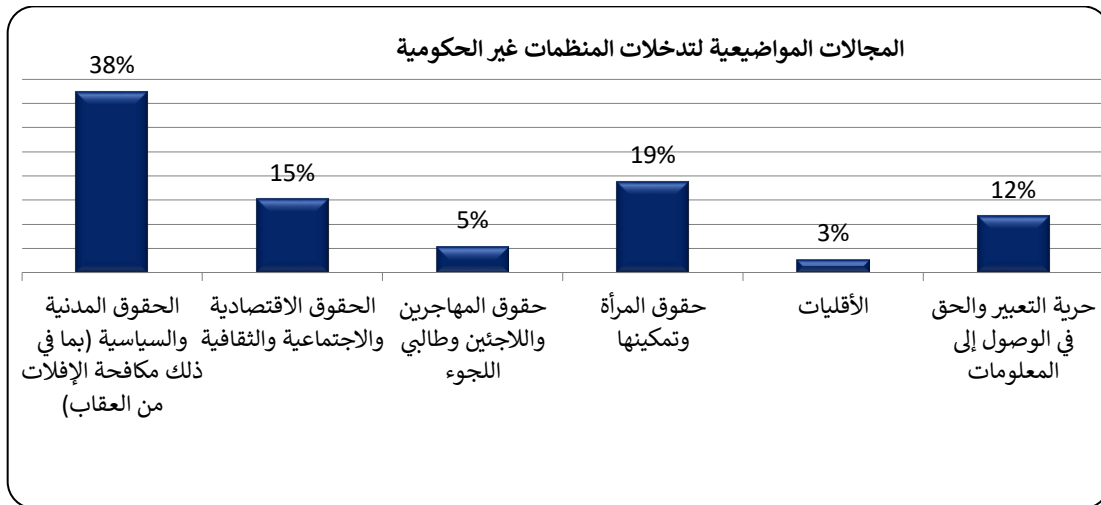
قُدمت هذه المنح لمبادرات مبتكرة انطلقت في الأونة الأخيرة لدعم انطلاق أنشطتها، وكذلك لمنظمات راسخة تتمتع بسمعة طيبة واجهت عجزاً مالياً بشكل مفاجئ بهدف سد الثغرات غير المتوقعة في التمويل.⁸ ونُفذت أنشطة الجماعات أو الجمعيات التي تم دعمها بصورة رئيسية في مصر وتونس وسوريا والمغرب، كما هو موضح في الرسم البياني التالي.

⁷ تلقت 9 من أصل 72 منظمة مجتمع مدني دعمتها المؤسسة على منح مستعجلة لسد الفجوات المالية والقانونية غير المتوقعة سنة 2018.

⁸ شكلت الجمعيات الراسخة التي تواجه صعوبات 43% من متلقي منح تدخلات الدعم المرن للمؤسسة، مما يمثل زيادة كبيرة مقارنة بسنة 2017، فيما ذهب 57% من الدعم إلى مبادرات مجتمع مدني مبتكرة.



وقدر ركزت أنشطة المبادرات المبتكرة والناشئة بصورة رئيسية على المجالات المواضيعية التالية:



بصفة محددة، سعت المؤسسة إلى الاستجابة إلى الاحتياجات الملحمة التي عبّر عنها فاعلو المجتمع المدني في البلدان الخمسة الموضحة أدناه.⁹

1-2-2- دعم الضحايا في سوريا والبلدان المجاورة لها

⁹ لا يحتوي هذا التقرير على تفاصيل حول التدخلات في لبنان والجزائر بسبب ضآلة عددها (3 و 2 على الترتيب). كذلك، لم يتم تخصيص أية منح لمبادرات المجتمع المدني الأردنية والسبب الرئيسي لذلك عائد لتوفر مصادر تمويل أخرى في هذا البلد.

دعمت المؤسسة 14 جماعة حقوق إنسان سورية، يركز نصفها على حقوق المرأة، تهدف إلى توثيق الانتهاكات وتقديم المساعدة وتمكين ضحايا الانتهاكات للمطالبة بالعدالة والمساءلة في سوريا والبلدان المجاورة لها. وتركزت المنح تحديداً على ما يلي:

- تعزيز المبادرات المتخصصة أو المحلية التي تهدف إلى توثيق الانتهاكات التي تُرتكب من قبل جميع أطراف النزاع بحق عموم السكان للاستفادة من هذا التوثيق في أعمال المناصرة والملاحقة القضائية المستقبلية، مع التركيز على الانتهاكات التي تستهدف النساء¹⁰ وعلى الاعتقال والتعذيب والاختفاء القسري عموماً واستخدام المواد الكيميائية في النزاع؛
- لدعم الجهود المستقلة التي يقودها الضحايا وخاصة المعتقلات السابقات من النساء وعائلات ضحايا التعذيب والرامية إلى تحقيق العدالة والانتصاف للضحايا، وجعلها واحدة من الأولويات السياسية في أية عملية انتقالية مستقبلية؛
- رعاية مشاريع لتوعية الجمهور بهدف تثقيف النساء وتمكينهن من أجل الدفاع عن حقوقهن والسعي للحصول على الدعم من المجتمع والمشاركة في الحياة العامة في محافظة إدلب وفي المناطق التي تسيطر عليها الحكومة؛ والحفاظ على الممتلكات الثقافية ومنع وقوع مزيد من الانتهاكات ضد المواقع والقطع الأثرية في محافظة إدلب؛
- تقديم المساعدة القانونية والإدارية والنفسية للسكان المعرضين للمخاطر والمهجرين واللاجئين وبخاصة النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقات في جنوب دمشق ولبنان وتركيا، مع تمكينهم من تطوير معرفتهم في مجال الحقوق الأساسية والمشاركة السياسية.

2-2-2- المحافظة على مبادرات حقوق الإنسان الناشئة في ليبيا وتطويرها

استهدفت تدخلات المؤسسة بالدعم لخمس منظمات ليبية، اثنتان منها مقرهما خارج البلاد لأسباب تتعلق بالسلامة،¹¹ لتطوير أنشطتها الرامية إلى الدفاع عن ضحايا الانتهاكات والمحافظة على هذه الأنشطة وتعزيز احترام الحقوق الأساسية في ليبيا. وبصفة خاصة، سعت المبادرات المدعومة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تقديم المساعدة القانونية لضحايا الانتهاكات وعائلاتهم، وخاصة ضحايا التعذيب والاختطاف والوفاة في الاحتجاز؛
- محاربة خطاب الكراهية والتحرير على العنف والتمييز، وتعزيز احترام حقوق الصحفيين؛
- توثيق الانتهاكات والدفاع عن حقوق المهاجرين المعتقلين والأشخاص ذوي الإعاقة في طرابلس وبنغازي؛
- تعزيز مهارات ومعارف الفاعلين في المجتمع المدني وخاصة في مجال البيانات الصحفية وحملات حقوق الإنسان والتخطيط الاستراتيجي.

2-2-3- دعم قدرة المجتمع المدني المستقل في مصر على التحمل

واصلت المؤسسة تركيز تدخلاتها على دعم قدرة حركة المجتمع المدني المستقلة في مصر على التحمل عن طريق مساعدة منظمات حقوق الإنسان على حماية وجودها وتأثيرها، في الوطن وخارج الوطن بصورة جزئية،¹² لتمكينها من مواصلة توثيق الانتهاكات ومساعدة ضحايا القمع والدعوة إلى احترام الحقوق الأساسية. وقدمت المؤسسة دعماً لسبع عشرة مبادرة تسعى إلى ما يلي:

¹⁰ الاعتقال غير القانوني والتهمير القسري والاعتداء الجسدي والزواج المبكر والسرقه والنهب والإعدامات العلنية.

¹¹ تجدر الإشارة إلى أنه تم تقديم مساعدة قانونية إضافية من قبل المؤسسة لأحدى هذه المبادرات كي تتمكن من التسجيل رسمياً في تونس.

¹² تمكن 29% أو 5 من أصل 17 من المصريين الحاصلين على الدعم المالي من تسجيل منظماتهم خارج مصر ونقلوا نشاطهم جزئياً لأسباب تتعلق بالسلامة.

- تأمين أنظمة الإدارة والاتصال الداخلي الخاصة بها والاعتراض على قانونية تجميد الأصول وادعاءات التهرب الضريبي الموجهة ضد هذه المبادرات؛
- التبليغ عن الأخبار الكاذبة وتوثيق الأحداث العنيفة وانتهاكات حقوق الإنسان والممارسات القانونية التعسفية وخاصة المحاكمات العسكرية للمدنيين، وعقوبات الإعدام، والاعتقال، والتعذيب وسوء المعاملة، والعنف الطائفي ضد الأقليات الدينية والإثنية (المسيحيين والنوبيين)، والانتهاكات بحق النساء واللاجئين، من أجل المحافظة على الذاكرة؛
- توفير مساعدة قانونية مجانية وتمثيل ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان أمام مختلف الفروع القضائية، وبصفة خاصة المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظماتهم، والنشطاء المناصرين للديمقراطية، وطلاب الجامعات، والمدونين والصحفيين، والعمال، والمهاجرين، واللاجئين من ضحايا التعذيب والاعتقال التعسفي وعقوبة الإعدام بالإضافة إلى النساء الناجيات من العنف؛
- زيادة وعي جمهور العامة بسجل الدول في مجال حقوق الإنسان عن طريق تحليل وفضح السياسات والممارسات الحكومية التعسفية، بما في ذلك في مجالات تخطيط الميزانيات والإنفاق، وذلك لتعزيز الحق في الحصول على المعلومات، والشفافية، والدعوة من أجل المساءلة.

2-2-4- حماية عمل المجتمع المدني والابتكار في النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني

- ركزت تدخلات المؤسسة على توفير تمويل مرحلي لتمكين منظمات حقوق الإنسان من التغلب جزئياً على مضاعفات إغلاق فضاء المجتمع المدني، والتمويل التأسيسي للمبادرات الابتكارية التي تناضل لمنع ومواجهة الانتهاكات وأعمال التمييز في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. تمثلت مهمة المنظمات غير الحكومية الخمس التي تلقت الدعم في ما يلي:
- المحافظة على التغطية الإعلامية المستقلة للقضايا الإنسانية الحساسة والانتهاكات؛
 - حماية صالح المدافعين عن حقوق الإنسان، وزيادة الوعي بالجوانب الجنسانية للاحتلال؛
 - توفير فضاء آمن يتم فيه تشجيع الشباب الفلسطيني والإسرائيلي، من خلال المشاريع التثقيفية والفنية والثقافية والإعلامية، بما فيها الألعاب، على التفكير النقدي ومناقشة مختلف جوانب النكبة، والعدالة الانتقالية، والحق في العودة، وبناء قدرتهم على التحمل من أجل الصمود أمام العنف.

2-2-5- تعزيز الجمعيات في المناطق النائية في تونس والمغرب

- بعيداً عن اختلافات وتعقيد عمليتي التحول الديمقراطي التي تتم في كل بلد من البلدين، واصلت المؤسسة إيلاء الأولوية لتعزيز العمليات الأساسية لستٍ وعشرين جمعية محلية للتصدي لأوجه انعدام المساواة، لاسيما في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى حقوق المرأة، وتمكين الفئات السكانية المحرومة، وخاصة الشباب والنساء، بحيث يصبحوا فاعلين في التغيير المستدام على الصعيد الديمقراطي وصعيد حقوق الإنسان. وبصفة خاصة، دعمت المؤسسة 17 مبادرة تونسية و9 مبادرات مغربية تعمل من أجل تحقيق الأهداف المحددة التالية:

- تثقيف الشباب والنساء، بما في ذلك تثقيفهم من خلال الأنشطة الثقافية والفنية والإعلامية، بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتمكينهم من تقييم السياسات العامة ولعب دور أكبر في الشؤون المتصلة بالتنمية المحلية والحوكمة الرشيدة والحرب على الفساد؛

- تعزيز احترام العدالة في التخطيط والمساواة بين الجنسين، عن طريق التثقيف بالقوانين، وتعزيز إمكانية الوصول إلى العدالة، وتقديم الدعم للنساء والمتليات والأشخاص المثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية والكوير ممن يتعرضون للمضايقة وضحايا التحرش والعنف؛
 - تعزيز حضور فاعلي المجتمع المدني العاملين في مجال الحريات الفردية والجماعية وتشجيع بناء التحالفات بينهم؛
 - المحافظة على الذاكرة الجماعية والمسار نحو العدالة عن طريق جمع مصادر المعلومات التاريخية وإنشاء منتديات النقاش حول السياسة والحقوق والثقافة من أجل المشاركة في المستقبل الديمقراطي.
- وقد تلقت هذه التدخلات المالية الرامية لدعم المبادرات الناشئة والمبتكرة دعماً إضافياً، غير الدعم المالي، مما مكن من نشر أنشطتها واستخدامها. فيما يلي شرح لعمليات المتابعة ونتائج التدخلات المالية وغير المالية للمؤسسة في دعم هذه المبادرات.

2-2-6- متابعة تدخلات دعم المبادرات المبتكرة والناشئة ونتائج هذه التدخلات

بصفتها وسيطاً ومرشداً للمستفيدين من دعمها، قامت المؤسسة بما يلي:

- قدمت التشجيع والمساعدة لـ 41 جماعة حديثة التأسيس، أي ما نسبته 57% من عدد المنظمات غير الحكومية المستفيدة من دعم المؤسسة، من أجل صياغة خطط عمل ومقترحات تمكّن المؤسسة، بالاشتراك مع شركائها، من الاستجابة على نحو استراتيجي لاحتياجات هذه الجماعات؛
- قدمت الإرشاد لـ 13 شريكاً جديداً، خصوصاً أولئك الذين يعملون في مناطق نائية في تونس، وذلك من خلال تزويدهم بالنصح الاستراتيجي بشأن الإدارة الديمقراطية للجمعيات، وتنفيذ المشاريع، وتوقعات الاستدامة، وذلك بالتعاون مع المكتب الإقليمي للأورو-متوسطية للحقوق لمنطقة المغرب؛
- شجعت 22% من المستفيدين من دعمها على إنشاء علاقات، والمحافظة عليها، مع جماعات ومؤسسات أخرى تعمل على نفس المواضيع على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية. والهدف من ذلك هو تعزيز تبادل المعلومات والخبرات، وتحديد أعمال التآزر والتنسيق؛
- شاركت في ندوة جرت في سبتمبر/ أيلول 2018 ونظمتها الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان وفاعلون من المجتمع المدني الجزائري بهدف دراسة مسألة انكماش فضاء المجتمع المدني الجزائري وسبل العمل التي يمكن تنفيذها للتغلب على التحديات القائمة؛
- نسقت تدخلاتها مع مؤسسات خاصة تنشط في مجال دعم المجتمع المدني السوري والتقت بأعضاء مجموعة عمل سوريا¹³ لبحث أولويات واحتياجات المجتمع المدني السوري إلى جانب النماذج المختلفة لدعمها بأكاديميين وممثلين عن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني السوري في أكتوبر/ تشرين الأول 2018؛
- نسقت تدخلاتها في ليبيا مع مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لتعزيز دور المجتمع المدني الليبي في التأثير على عناصر حقوق الإنسان في الاتفاقية السياسية منذ ديسمبر/ كانون الأول 2015، وشاركت في اجتماعات مجموعة العمل المعنية بليبيا التي انعقدت في يناير/ كانون الثاني ومارس/ آذار ويونيو/ حزيران 2018؛

¹³ دُعيت المؤسسة الأورو-متوسطية في يونيو/ حزيران 2018 للانضمام إلى عضوية اللجنة التوجيهية لمجموعة عمل سوريا (إلى جانب مؤسسة أسفاري، وصندوق سيغريد راويزنغ، وصندوق التمويل المستعجل للدفاعات عن حقوق الإنسان)، التي تهدف إلى إثراء وتمكين مستوى أعلى من الدعم الخيري للمجتمع المدني الذي يقوده سوريون في سوريا والبلدان المجاورة (لبنان وتركيا والعراق والأردن).

- شاركت في تنظيم جلسات مشاورات عقدتها الأورو-متوسطية للحقوق في مايو/ أيار ونوفمبر/ تشرين الثاني 2018 لدعم ومناصرة تعزيز قدرة حركة المجتمع المدني المصري على التحمل في ظل السياق القمعي القائم حالياً؛
- نسقت عملية الاتصال، وعملت كوسيط، وأرسلت قائمة بالمانحين المحتملين و/أو ساعدت على تقديم طلبات تمويل لـ 38% من المستفيدين من دعمها، أي ما مجموعه 27 منظمة غير حكومية. بالإضافة إلى ذلك، ساعدت المؤسسة بصورة مباشرة عدداً من المتقدمين بطلبات تمويل ممن تقع أنشطتهم خارج إطار اختصاص المؤسسة، بيد أن عملها قد يحظى باهتمام جهات مانحة أخرى وربما دعمها.

فيما يلي بعض من الآثار الرئيسية التي تركتها جهود شركاء المؤسسة سنة 2018:

- تم إعداد أكثر من مائتي تقرير وثائقي وتم بالتالي تبليغ حالات محددة من الانتهاكات الخطيرة لآليات دولية وإقليمية من أجل كشف الحقيقة وتحقيق العدالة للضحايا في سوريا ومصر وليبيا.

- من ضمن ما يشتمل عليه ذلك: تقارير شاملة أعدتها منظمات غير حكومية مصرية -بعضها مشترك- حول حالات وفاة ناتجة عن التعذيب في مراكز الاعتقال، وحول العنف الطائفي، والانتهاكات بحق الأقليات الدينية والإثنية إضافة إلى تقرير حول عقوبة الإعدام في مصر. ويورد هذا الأخير الأرقام الأولى فيما يتعلق بأحكام الإعدام الآخذة في التصخم حيث صدرت أحكام إعدام بحق 737 مدنياً على الأقل خلال عام 2018. ومن أجل الدعوة إلى إلغاء مثل هذه الأطر والممارسات التعسفية، قدمت هذه المنظمات 47 شكوى رسمية إلى إجراءات الأمم المتحدة الخاصة واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. وقد دفعت هذه التقارير، والإجراءات ذات الصلة بها والمتعلقة بإبراز التواجد، البرلمان الأوروبي إلى تبني قرار في ديسمبر/ كانون الأول 2018 يدين بشدة القيود المفروضة باستمرار على الحقوق الأساسية في مصر، بما في حرية التعبير والتنظيم والتجمع، والتعددية السياسية، وسيادة القانون.
- تم أيضاً تنفيذ ثمانين زيارة ميدانية إلى مراكز اعتقال في بنغازي والخمس وسوق الخميس والكراريم، تمخضت عن إعداد تقارير معمقة حول الظروف السيئة وانتهاكات الحقوق التي يواجهها 622 مهاجراً و52 شخصاً من ذوي الإعاقة و25 يتيماً في ليبيا. وكانت هذه التقارير بمثابة الأساس الذي استندت إليه ورشة عمل لبناء القدرات حول حقوق المهاجرين لستة من موظفي السجون والإصلاحات بهدف منع وقوع مزيد من الانتهاكات.
- واشتمل ذلك أيضاً على توثيق 596 حالة وفاة، منها 79 امرأة و106 أطفال، بالإضافة إلى اعتقالات وحالات اختفاء قسري والتجنيد الإجباري للمدنيين في محافظة درعا في يونيو/ حزيران ويوليو/ تموز 2018 بعد استعادة الحكومة السورية السيطرة على محافظتي درعا والقنيطرة، اللتين تعتبران من آخر المعاقل الرئيسية للمعارضة في سوريا. وقد اعتُبرت الجمعية التي تقف وراء هذا العمل التوثيقي واحدة من أكثر مصادر المعلومات المتوفرة استقلالية في جنوب سوريا، حيث يجري الاقتباس من بياناتها من قبل منافذ إعلامية دولية وإقليمية ومحلية بما في ذلك شبكة سي أن أن ووكالة الصحافة الفرنسية والجزيرة وميدل إيست آي والعربي الجديد وغيرها.

- تم تقديم المساعدة والتمثيل القانونيين بالإضافة إلى خدمات الرعاية النفسية وإعادة التأهيل لأكثر من 2678 من ضحايا الانتهاكات والتمييز في المنطقة، وخاصة من المتظاهرين السلميين، ونشطاء حقوق الإنسان ومناصري الديمقراطية، وعديمي الجنسية، والسكان المهجرين واللاجئين من سوريا ومصر وليبيا ولبنان.

- تحديداً، تم تقديم خدمات المساعدة والتمثيل القانونيين المجانيين لـ 331 ضحية من ضحايا الانتهاكات في مصر، وخصوصاً لمنظمات مجتمع مدني ومدافعين عن حقوق الإنسان، ونشطاء مناصرين للديمقراطية، وصحفيين، وكتاب ومدونين، وعمال ونساء تعرضوا للتمييز بصورة تعسفية و/أو تم التحقيق معهم و/أو محاكمتهم في دعاوى

قضائية من قبيل قضية رقم 2011/173 المعروفة باسم قضية "التمويل الأجنبي" والدعاوى القانونية الجديدة رقم 2018/441 و2018/621 و2018/718 التي تهدف إلى تجريم نشاط حقوق الإنسان ومعارضين سياسيين، إلى جانب الدعاوى القضائية البارزة، وذلك بسبب عملهم السلمي الداعي إلى العدل واحترام الحقوق والحريات الأساسية. وقد قُدمت هذه المساعدة أمام مختلف الأفرع القضائية –الجنائية والإدارية والعمل، ومحاكم أمن الدولة ومكاتب النيابة العامة في سبع محافظات، وبصفة خاصة في مناطق القاهرة الكبرى ودلتا النيل وصعيد مصر. وكان هذا الدعم، حسب ما أفاد أحد المستفيدين، أساسياً "للمواصل الطعن في الإغلاق التعسفي وقضايا الاعتقالات، وللحصول على إخلاء سبيل للمدعى عليهم ومعالجة دعاوى الاستئناف بصفة خاصة، الأمر الذي ينطوي أحياناً على وجوب دراسة ما يزيد عن آلاف الملفات". وبفضل المساعدة المقدمة، تم إخلاء سبيل ثمانية نشطاء وقتاً قاصر سنة 2018. إضافة إلى ذلك، حصلت 15 قضية تعود لضحايا الطرد التعسفي على تعويض بقيمة زادت عن 3 ملايين جنيه مصري. وأخيراً وليس آخراً، تجري محاكمة ستة من رجال الشرطة بتهم "التعذيب" و "الضرب المفضي إلى الوفاة" في جريمة مقتل مواطن مصري في مركز شرطة.

- تم تقديم التوجيه القانوني والإداري اليومي، بما في ذلك بشأن قوانين الأحوال المدنية، وتعدد الزوجات، والزواج المبكر، والعنف المنزلي، وتجنيد الجنود الأطفال والمواطنة، والحصول على التعليم بالإضافة إلى الجلسات التثقيفية والنفسية، إلى 2037 امرأة وطفل من المهجرين واللاجئين السوريين جنوب دمشق وجنوب تركيا.
- كذلك تم تقديم الاستشارات القانونية لـ 130 أسرة بلا جنسية تعيش في مناطق نائية ومتاخرة إنمائياً في لبنان، 44% من هؤلاء نساء، حول تسجيل المواليد، والمسائل ذات الصلة بالجنسية والحصول على خدمات التعليم والصحة. كذلك تم تنظيم دورات تدريبية لـ 54 محامياً، ومن ضمنهم 7 محامين معينين من قبل وزارة العدل في طرابلس وبيروت وشتورة للتركيز على القضايا الإجرائية القانونية والقضائية التي لها علاقة بضحايا تسجيل المواليد والجنسية. وإلى جانب الاستشارات القانونية، شاركت الجمعية في حوار فريد مع الأمن العام ووزارات الشؤون الاجتماعية والعدل والتعليم والصحة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حول قضايا تتعلق بعدم امتلاك الجنسية (بما في ذلك التسجيل المدني، والوصول إلى العدالة، والتعليم، والخدمات الصحية والاجتماعية) من أجل المناقشة المشتركة للتدابير الواجب تبنيها لوضع حد لظاهرة انعدام الجنسية في المستقبل.
- أخيراً، تم فتح مركز جديد لإعادة التأهيل للنساء من ضحايا العنف العائلي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والانعزال الاجتماعي، إذ استضاف المركز 33 امرأة مع أطفالهن حيث تلقى هؤلاء جلسات دعم يومية منفردة في المسائل الإدارية والقانونية، والدعم الطبي والنفسي بالإضافة إلى التدريبات في مجال التثقيف الاجتماعي والاندماج في جنوب غرب المغرب. إضافة إلى ذلك، قدم مركز استماع دعماً وإرشاداً لـ 124 شخصاً من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية والكوير يعانون من المضايقة في تونس.

● تم عقد 211 فعالية تثقيفية، تستعين غالباً بأفلام سردية وألعاب وفنون، من أجل إحداث نقاش حول حقوق الإنسان وتمكين أكثر من 2858 شخصاً مهمشاً، وخاصة من الشباب والنساء، من أداء دور أكبر في أمور تتعلق بتعزيز احترام الحقوق الأساسية، والتنمية المستدامة، والتماسك الاجتماعي والحكومة الرشيدة على المستوى المحلي في تونس والمغرب والجزائر وإسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة وليبيا وسوريا ولبنان.

- فعلى سبيل المثال، نظمت جمعية تونسية 'أكاديمية الشباب' في أكتوبر/ تشرين الأول بهدف تمكين 25 فاعلاً شاباً من المجتمع المدني (من سن 18-35) من محافظات قبلي وتطوان وقفصة وتوزر لمناقشة القضايا المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يواجهها الشباب في المناطق الجنوبية ولتطوير حلول بديلة للقضايا السياسية والاجتماعية. وتمخض عن هذه الأكاديمية إنجاز فيلم بعنوان "صور اجتماعية من قبلي" في ديسمبر/

- كانون الأول 2018. وأبرم مزيد من الشراكات مع لجنة الرياضة والشباب الإقليمية من أجل إنشاء مركز تدريب للإعلام وحقوق الإنسان، وكذلك مع جامعة قفصة لدعم نوادي الصحافة الخاصة بالشباب في المنطقة.
- كما نظمت إحدى الجمعيات حلقات عمل لتطوير وإنشاء ألعاب تهدف إلى تشجيع وتنقيف الشباب الإسرائيلي والفلسطيني بشأن علاقات القوى، والنزاعات والظلم الذي أحاط بهجرة الفلسطينيين الجماعية سنة 1948 ونتائجها. وقد بلغت حلقات العمل هذه أوجها بالإنهاء من إنجاز خمس ألعاب كمبيوتر (**box games**) حيث تم إطلاقها للعموم واختبارها من قبل 55 مشاركاً، بمن فيهم معلمون وطلاب مدارس في مايو/ أيار 2018.
 - لتعزيز احترام حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في المغرب، قامت جمعية محلية بتدريب 79 عضواً في منظمات مجتمع مدني وممثلين عن الهيئة المعنية بتكافؤ الفرص والنهج القائم على المساواة بين الجنسين في المجلس الإقليمي لمنطقة الرباط-سلا-القنيطرة، على كتيب الإجراءات الخاصة برصد احترام المساواة بين الجنسين في البلديات. ونتيجة لذلك، استطاع المشاركون تكوين فهم أفضل للإجراءات التي يمكن للبلديات استخدامها لتعزيز المساواة بين الجنسين على المستوى المحلي وتحديد فرص التعاون بين الفاعلين في المجتمع المدني المغربي وأعضاء هذه الهيئات حديثة التأسيس، في معرض تطبيق دستور عام 2011.
 - نظمت جمعية ليبية حلقتي عمل تدريبيتين في طرابلس وصبراتة لـ 35 صحفياً منهم 23% إناث لتعميق معرفتهم بدور الصحافة في محاربة التضليل وخطاب الكراهية. وفي نهاية هذه التدريبات شارك صحفيون في إنجاز قاموس بمفردات خطاب الكراهية على مواقع التواصل الاجتماعي، ووقعوا مدونة للأخلاقيات الصحفية، وتم إنتاج ثلاثة فيديوهات حول خطاب الكراهية ضد المرأة تم تداولها على نطاق واسع على مواقع التواصل الاجتماعي.
 - تم تشكيل ائتلافات مختلفة لمنظمات المجتمع المدني، وتم المضي قدماً في حملات ونقاشات المناصرة من قبل المستفيدين في المجتمع المدني من أجل المطالبة بالمساءلة ومواءمة التشريعات والممارسات مع أحكام الدستور والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها بلدان المنطقة؟
 - على سبيل المثال، تم تدشين حملة جديدة بعد مرور 28 عاماً على انتهاء الحرب الأهلية في لبنان، من أجل مواصلة الدعوة إلى المساءلة عن 17,000 مفقود لبناني وفلسطيني. وتناقلت وسائل الإعلام المحلية والدولية أخبار هذه الحملة على نطاق واسع في أغسطس/ آب 2018. وبفضل التعبئة المستدامة التي قام بها المجتمع المدني اللبناني حول قضية الاختفاء القسري، وافق البرلمان اللبناني على قانون لإنشاء لجنة وطنية للتحقيق في مكان تواجد المفقودين ومساءلة المسؤولين عن ذلك. وتعزيزاً لتطبيق هذا القانون، بدأت جمعية لبنانية كبرى برقمنة أرشيف المختفين قسراً للمحافظة على الذاكرة في وقت بات فيه أولئك الذي يبحثون عن أقاربهم المفقودين مسنين أو وافقهم المنية.

- في الوقت الذي تعهدت فيه وزارة المجتمع المدني وحقوق الإنسان في تونس بإصلاح المرسوم 88 لعام 2011 الذي ينظم تشكيل الجمعيات، أطلقت منصة تفاعلية مؤلفة من آلاف الفاعلين من المجتمع المدني في تونس "الائتلاف المدني للأمن والحريات" الذي طور مناقشات واستحدث مواد للمناصرة لضمان "حرية تشكيل الجمعيات والالتزام بها وممارسة الأنشطة فيها، وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني بالإضافة إلى تطويرها واحترام استقلاليتها". وتبعاً لذلك عُقدت اجتماعات مع مجلس نواب الشعب في أغسطس/ آب لاعتراض الجهود الرامية إلى "تحسين" أنظمة القطاعات بما من شأنه أن يتعارض مع أحكام الدستور حيث سيفضي ذلك إلى النفور من العمل المدني والتأثير على الدور التحولي الذي لعبته الجمعيات التونسية في النهوض بالتغيير الديمقراطي في البلاد.

○ على الرغم من شدة الإجراءات الصارمة التي اتخذتها السلطات المصرية ضد المعارضين في السنوات الأخيرة، وفي وقت تقترح فيه الحكومة المصرية إجراء تعديلات دستورية على الرغم من دستور عام 2014، تم إطلاق حملة فريدة من نوعها باستخدام تسجيلات مصورة (فيديوهات) من قبل فاعلين في المجتمع المدني حيث بدأت تغرق شبكات التواصل الاجتماعي في مصر، ويظهر فيها مواطنون من خلفيات مختلفة يدلون بنفس التصريح: "أنا مواطن مصري، وأنا أقول لا للتعديلات الدستورية". وقد عمد أشخاص عاديون إلى تصوير أنفسهم للتعبير عن معارضتهم للتعديلات بأعداد متزايدة بسرعة وإلى السعي "للتغيير نحو الأفضل". وقد اجتذب بعض هذه الفيديوهات أكثر من 225,000 مشاهدة بعد عشرة أيام من بدء الحملة.

○ كما انطلقت مبادرة مدنية جديدة وفريدة يقودها ضحايا سوريون لتمكين المحتجزات السابقات من تولى دور قيادي في السعي لكشف الحقيقة وإعمال العدالة، ونزويد الناجين من الاعتقال ببيئة آمنة ليتحدثوا علناً ويتبادلوا الشهادات وجعلها أولوية سياسية في الوقت الحاضر وفي أية عملية انتقالية مستقبلية في سوريا.

○ وبفضل انعقاد حلقتي عمل بمشاركة أكثر من عشرين خبيراً قانونياً وممثلاً عن المجتمع المدني وأكاديمياً وممثلاً عن السلطات المدنية بمحافظة إدلب، تم إطلاق حملة على الإنترنت، تم تداولها على نطاق واسع في وسائل الإعلام المحلية والدولية، للمناداة بحماية التراث الثقافي المهدد بالمخاطر في سوريا، ووقف أعمال القتال التي تستهدف الأعمال الأثرية واقتراح تعديلات على القانون المحلي الحالي استناداً إلى المعاهدات الدولية لحماية الممتلكات الثقافية على الرغم من الوضع الأمني المضطرب والسيطرة العسكرية لهيئة تحرير الشام على محافظة إدلب مؤخراً. كذلك تم توقيع مذكرة تفاهم بين منظمات المجتمع المدني ومجلس البراء المحلي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2018، ومع مجلس المحافظة لضمان التعاون لحماية المواقع الأثرية.

● تجدر الملاحظة أن 29% من منظمات المجتمع المدني أبرم شراكات مع السلطات المحلية والمركزية، وخاصة في تونس والمغرب حيث بلغت هذه النسبة 69%. واشتملت هذه الشراكات مع مجلس نواب الشعب في تونس والبرلمان المغربي ووزارات حقوق الإنسان، والشؤون الاجتماعية، والمرأة والأسرة والأطفال، والثقافة، والتعليم، والرياضة والشباب، واللجان الجهوية التابعة لها والمجالس الجهوية بالإضافة إلى المؤسسات الوطنية -ومن أبرزها هيئة مكافحة الفساد والهيئة العليا لحقوق الإنسان في تونس والمجلس الوطني لحقوق الإنسان واللجان الجهوية التابعة له في المغرب. وأخيراً، حصل 35% من هذه المنظمات على تمويل إضافي حتى لحظة كتابة هذه السطور لضمان استدامة أنشطتها ولو جزئياً على الأقل.

● غير أنه ينبغي لهذه النتائج المذكورة أعلاه أن لا تخفي التهديدات الكبيرة والمصاعب الإدارية والمالية التي تواجهها المجتمعات المدنية في المنطقة. فضلاً عن استعراض الطلبات المتزايدة على التمويل المؤقت لسد الثغرات أو تمديد اتفاقيات الشراكات دون تأثير على الميزانية في 2018، تبنت المؤسسة الأوروبي-متوسطة تدابير وترتيبات متابعة محددة لضمان سلامة وأمن ثلاث منظمات غير حكومية مستهدفة في سوريا وليبيا ومصر، وللتحايل على أزمة السيولة في ليبيا، ولمراقبة تنفيذ اتفاقيات الشراكة مع منظمة سورية غير حكومية عن كثب.

3- التدخلات غير المباشرة

بالإضافة إلى التدخلات المالية المباشرة، قامت المؤسسة بتعزيز تواجدها أو تبادلاتها مع الفاعلين في المجتمع المدني كي تراقب عن كثب الديناميات المحلية، كما نظمت أنشطة محددة لزيادة واستدامة التمويل للفاعلين المحليين في المجتمع المدني في المنطقة.

حافظت المؤسسة على تواجدها في تونس وشاركت في العديد من المشاورات كي تظل على انسجام مع تطورات المجتمع المدني في المنطقة واحتياجاته.

نظمت البعثة الإقليمية للمؤسسة في المغرب العربي، ومقرها في تونس، أربع زيارات ميدانية إلى المحافظات التونسية: سليانة والكاف وجندوبة وقفصة وتوزر وقبلي ونطوان وقابس ومدنين، لاستعراض التحديات التي تواجه الجمعيات الناشئة واحتياجاتها في مجال التطوير والمساعدة على امتداد عام 2018. وبفضل هذه الزيارات، تم تقديم دعم تأسيسي لأربع جمعيات ناشئة، وحصلت هذه الجمعيات أيضاً على الإرشاد المناسب لسياقها والنصح بشأن تخطيط المشاريع وتنفيذها. إضافة إلى ذلك، قدمت المؤسسة النصح اليومي لهذه المنظمات إضافة إلى مستفيدين آخرين بشأن استكشاف أوجه التأزر وتطوير الشراكات الفنية والمالية مع مؤسسات وطنية أخرى، وأصحاب مصلحة من المجتمع المدني، ومانحين. وقد ثبت أن لذلك قيمة كبيرة إذ أقام 71% من المستفيدين من دعم المؤسسة شراكات مع السلطات المحلية والوطنية، وتحصل 47% منهم على سبل تمويل إضافية لضمان استدامة أنشطتهم ولو جزئياً على الأقل.

شاركت ست منظمات محلية تونسية غير حكومية مستفيدة من دعم المؤسسة – إلى جانب 400 ممثل عن المجتمع المدني – في المؤتمر السنوي لرابطة الهيئات العامة المستقلة، والذي تلتئم فيه سبع كيانات تعمل على ضمان مكافحة الفساد (INLUCC) وإمكانية الحصول على المعلومات (INAI) ومنع التعذيب (INPT) وحماية البيانات الشخصية (INPDP) ومكافحة الاتجار بالبشر (INLTP) والسلوك الملائم في الانتخابات (ISIE) والممارسات السليمة في القطاع السمعي-البصري (HAICA)، والهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية (CSDHLF). وقد وفر هذا المؤتمر الذي انعقد في الفترة من 30 نوفمبر/ تشرين الثاني إلى 2 ديسمبر/ كانون الأول 2018 في مدينة الحمامات فرصة لهذه المنظمات حديثة التأسيس لإقامة اتصال مع مؤسسات وطنية للتصدي للأولويات المشتركة في البلاد. ومن المقرر أيضاً عقد اجتماع إقليمي بمشاركة شركاء المؤسسة الأورو-متوسطية والمستفيدين من دعمها في أبريل/ نيسان 2019.

علاوة على ذلك، شاركت المؤسسة في ثلاث اجتماعات لمجموعة العمل المعنية بليبيا قام بتنسيقها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، بغية تعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين المنظمات غير الحكومية الليبية والدولية. أخيراً، حافظت المؤسسة على التواصل الاعتيادي مع المجتمع المدني المصري على امتداد السنة. كما أنها شاركت في اجتماعات نصف سنوية قامت بتنسيقها الأورو-متوسطية للحقوق، مع منظمات دولية من أجل صياغة نهج منسق بشأن أعمال التضامن والمناصرة رداً على القمع.

قادت المؤسسة أيضاً خلال السنة جهود التنسيق فيما بين المانحين والمؤسسات الخاصة للتصدي للفضاء المتضائل أمام المجتمع المدني والبحث في سبل تعبئة الموارد الوطنية والأجنبية وزيادتها لحركات حقوق الإنسان المحلية من أجل تدعيم قدرتها على التحمل.

1-2-3-1- تعزيز وتمكين البيئة الموازية للمجتمع المدني

لاستكمال المبادلات العادية مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، نظمت المؤسسة بالاشتراك مع منظمة الدعم الدولي لوسائل الإعلام (IMS) اجتماعاً تشاورياً في يونيو/ حزيران 2018 مع 29 ممثلاً عن المانحين الثنائيين والمتعددين الرئيسيين المشاركين في دعم المجتمع المدني في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وكان الهدف من هذه الفرصة التشاورية الفريدة هو تبادل المعرفة بشأن الاستراتيجيات التي تتبناها المنظمات غير الحكومية والموولين للتغلب على الفضاء المتضائل والنظر في سبل وآليات التكيف واستدامة التمويل من أجل المحافظة على قدرة حركة حقوق الإنسان على التحمل في الوقت الحاضر والمستقبل. 14 وقد جرت مبادلات شاملة حول

¹⁴ أجرت المؤسسة دراسة مسحية حول الفرص والتحديات المتعلقة بالانتقال الجزئي بهدف استكمال دراسة مسحية سابقة أجريت العام الماضي على التحديات التي تواجه المجتمع المدني والنهج تجاه تساؤل الفضاء المتاح لهذا المجتمع.

اتجاهات حكومات المنطقة، وكذلك حول الفرص والتحديات أمام المجتمع المدني فيما يتعلق بانتقاله جزئياً إلى الخارج. كذلك، كان هذا الاجتماع بمثابة فرصة للتعلم من تجارب مناطق أخرى حيث استؤنفت المحادثات ضمن ثلاث مجموعات عمل كالتالي: (1) حول القضايا الإقليمية، بصفة خاصة لإجراء دراسة أولية عن شبكات/ مبادرات دعم المجتمع المدني على المستوى الإقليمي، (2) حول القضايا العملية، وبصفة خاصة لإجراء دراسة أولية على نماذج التمويل الخاصة بالمجتمع المدني، إلى جانب قضايا أخرى، (3) الرفاه وإدارة التوتر لتنسيق الاحتياجات للتكيف النفسي المصمم ليناسب المطلوب وتلبيتها.

3-2-2- زيادة الموارد الأجنبية المرنة للفاعلين المحليين في المجتمع المدني

تمشياً مع قرار مجلس الأمناء بإقامة الصلات مع شبكات الممولين لزيادة الموارد لصالح المنظمات غير الحكومية، وبالأخذ بعين الاعتبار النتائج التي توصلت إليها [دراسة التمويل المتوفر للمدافعين عن حقوق الإنسان](#) التي شاركت المؤسسة في ترؤسها ضمن آليات الاتحاد الأوروبي الخاصة بالمدافعين عن حقوق الإنسان،¹⁵ عقدت المؤسسة جلسة في الاجتماع الذي عقدته شبكة الممولين الأوروبيين للتغيير الاجتماعي وحقوق الإنسان (Ariadne) للإحاطات السنوية بشأن السياسات في مارس/ آذار 2018¹⁶ لمناقشة التغييرات في تأمين التمويل العام والخاص للمدافعين عن حقوق الإنسان وللدخل في حوار حول الكيفية التي يمكن بها للمؤسسات الخاصة بناء النقاشات وانتهاج استراتيجيات تزيد التمويل العام والخاص للمدافعين عن حقوق الإنسان ضمن مؤسساتهم أو مع مانحين ثنائيين. ووافقت بعض المؤسسات على مواصلة الالتزام في حشد دعم المانحين الثنائيين والمتعددين، وبصفة بارزة من خلال مبادرة ممولي المجتمع المدني.¹⁷

3-2-3- تعزيز التمويل الذاتي للمشاركة المدنية وحقوق الإنسان

إقراراً بأنه لا يمكن أن يكون هناك مسار ديمقراطي في المنطقة ما دام المجتمع المدني يعتمد على التمويل الخارجي وحده، وبأن حكومات دول المنطقة تفرض ضوابطها على تمويل منظمات المجتمع المدني، بدأت المؤسسة اتجاهاً جديداً في عملها في عام 2017 عن طريق الشروع في إجراء دراسة لتحديد سبل تعزيز فرص التمويل الوطني للفاعلين في المجتمع المدني التونسي، بموازاة جهود جارية في المغرب. وينطوي هذا البحث، الذي تم الانتهاء منه في أكتوبر/ تشرين الأول 2018،¹⁸ على بعد ذي أثر رجعي، ويعرض حالة القانون والممارسة من حيث التمويل الوطني (من قطاعات المؤسسات العامة والخاصة على حد سواء)، والآليات القائمة، سواء تلك المعمول بها أو التي تم إنشاؤها حديثاً. كما أنه يقترح توصيات يمكن أخذها بعين الاعتبار من قبل فاعلي المجتمع المدني وممثلي المؤسسات والشركات.¹⁹

4- استعراض كمي للتدخلات

تعرض الأشكال التالية ملخصاً بالأرقام للمنح التي خصصتها المؤسسة للمدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية في المنطقة خلال عام 2018.

¹⁵ تقر الدراسة بجوانب منها: (1) نمو الاهتمام في أوساط الممولين الخاصين لدعم المدافعين (+12%) والذي مع ذلك لا يزال عاجزاً عن تعويض الانخفاض في التمويل العام (-2%)، (2) التركيز العام على المدافعين هامشي في جميع ميزانيات المانحين.

¹⁶ شبكة الممولين الأوروبيين للتغيير الاجتماعي وحقوق الإنسان هي شبكة أقران تتألف من أكثر من 600 ممول ومحسن تدعم حقوق الإنسان في العالم أجمع.

¹⁷ مبادرة ممولي المجتمع المدني (FICS) هي ائتلاف فريد مكون من مؤسسات خاصة وعامة تتصدى لقضية تضاول فضاء المجتمع المدني وتسعى إلى تنفيذ استجابات متعددة إزاء هذه القضية. المؤسسة الأوروبي-متوسطة عضو في المجلس الاستشاري لهذه المبادرة.

¹⁸ اجتمعت اللجنة التوجيهية للدراسة، وتتألف من سبعة ممثلين يحظون بالاحترام عن المجتمع المدني التونسي، لمناقشة تطورها والنتائج التي خلصت إليها في سبتمبر/ أيلول 2018. علاوة على ذلك تم إثراء الدراسة بمشاركة ممثلين عن المجتمع المدني التونسي بمناسبة انعقاد منتدى المجتمع المدني التونسي التابع

للأورو-متوسطة للحقوق في الفترة 15-17 ديسمبر/ كانون الأول 2017.

¹⁹ يتعين عقد ندوة للمتابعة الفنية خلال سنة 2019.

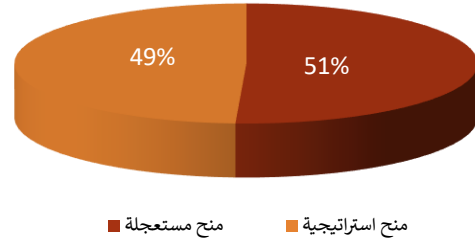
1-4- أنواع التدخلات

رغم أن التدخلات المستعجلة للمؤسسة تمثل مبالغ أقل بكثير من قيمة المنح العادية/الاستراتيجية، إلا أن هذه التدخلات الرامية إلى حماية حياة المدافعين العاملين في بيئات عدائية تبقى مهمة من حيث الرقم، وخصوصاً في سوريا ومصر. وقد بلغت تدخلات 2018 مستوى مماثل لتدخلات 2017.

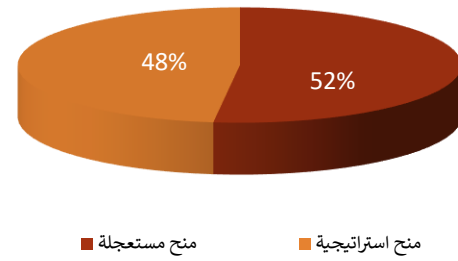
قُدم 51% من منح المؤسسة في أوضاع طارئة فيما حُصص 49% منها في إطار الدعوة النصف سنوية إلى تقديم مقترحات المشاريع واجتماعات مجلس أمناء المؤسسة. ومن خلال آليتي الدعم هاتين المتاحتين [عبر الموقع الإلكتروني](#)، تستطيع المؤسسة التصدي بمرونة للأوضاع التي تشكل تهديداً لحياة المدافعين وللمشاريع المبتكرة.

بلغ متوسط قيمة المنح التي حُصصت (المستعجلة والعادية) 13,637 يورو، أي أعلى بقليل من سنة 2017. ولا يؤكد هذا الرقم فقط على أهمية المنح بل على سبل الميزانية المحدودة فيما يخص المجتمعات المدنية في المنطقة.

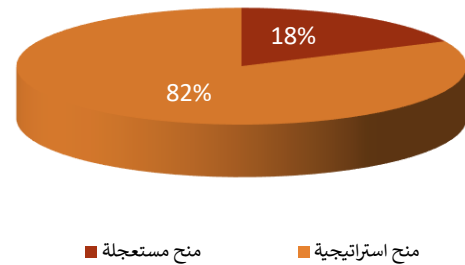
أنواع التدخلات (عدد المنح)



أنواع التدخلات (عدد المستفيدين)



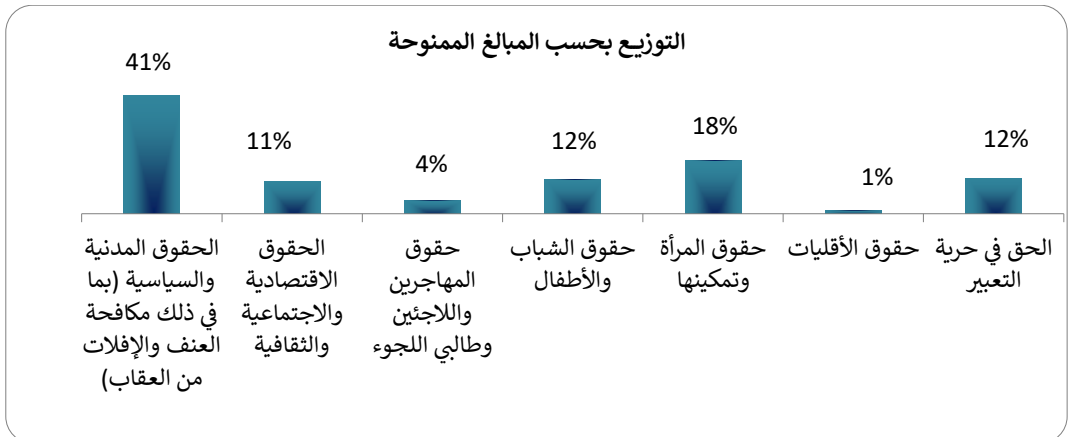
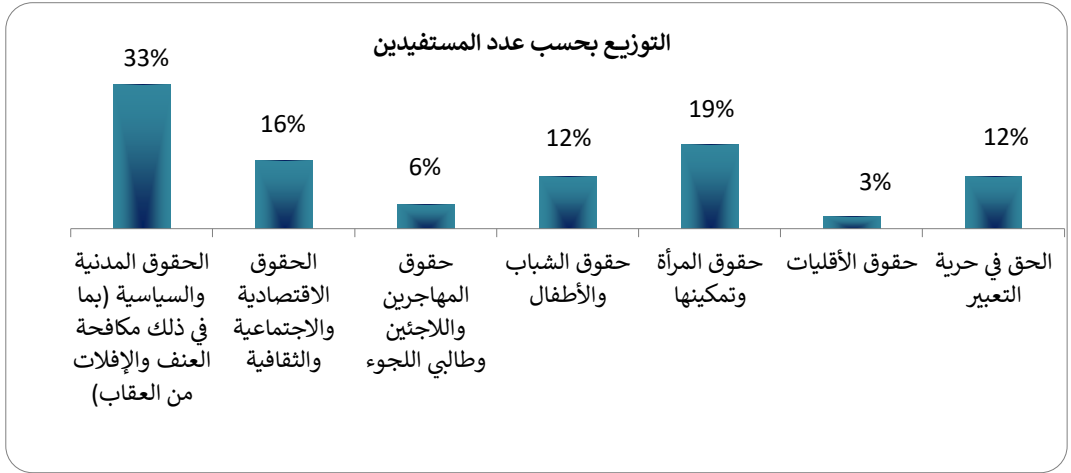
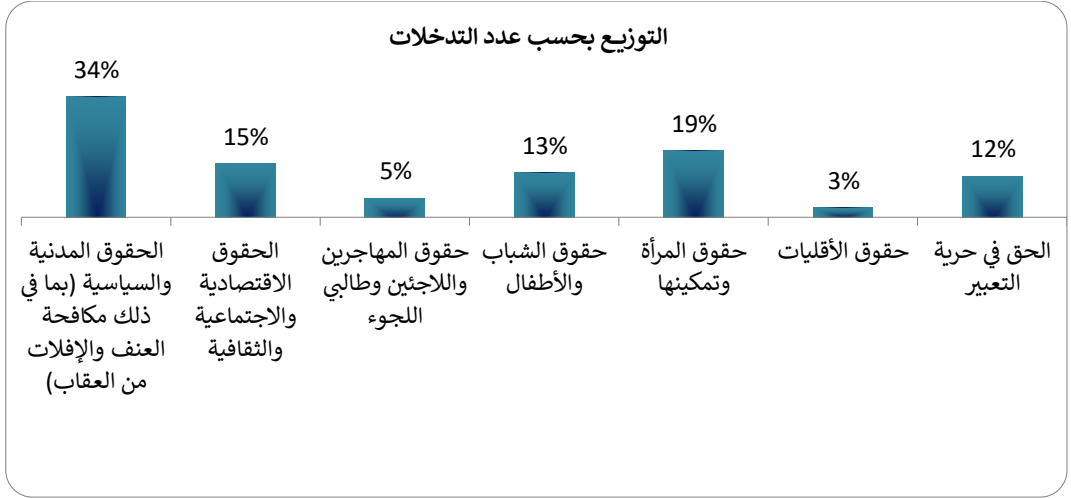
أنواع التدخلات (المبالغ)



2-4- المجالات المواضيعية

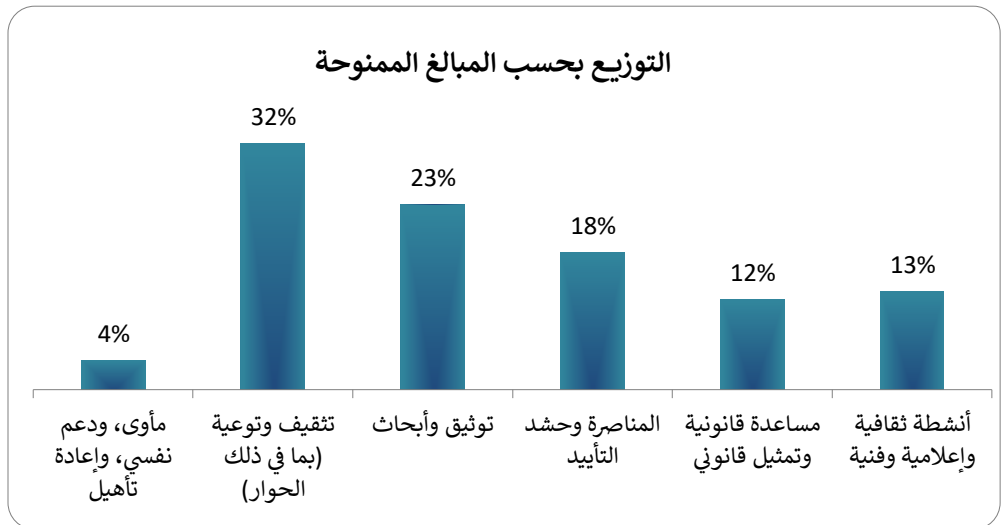
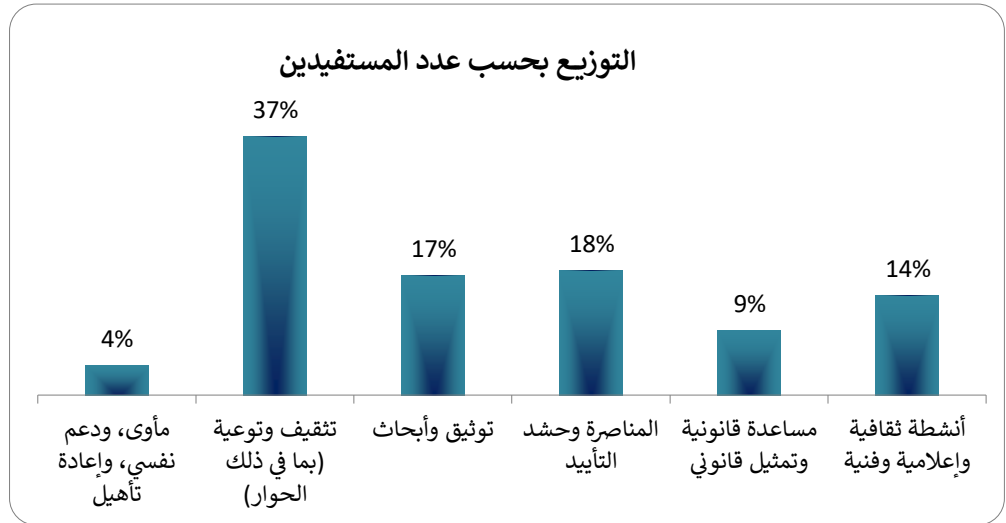
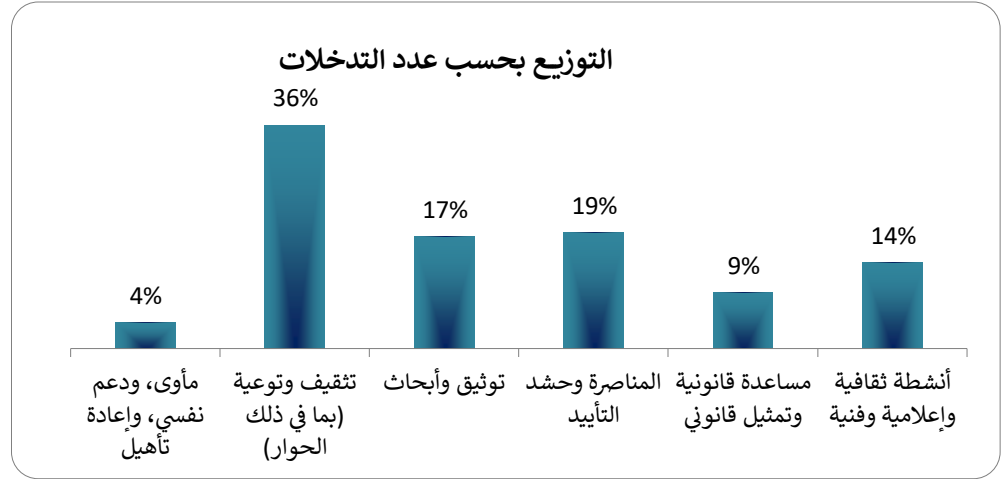
استمر التركيز المواضيعي للمستفيدين من دعم المؤسسة منصباً بصفة رئيسية على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فهي تشكل قضايا ذات أولوية بالنسبة للمنطقة. وعليه، فقد كان 49% من التدخلات متعلقاً بهذه القضايا.

علاوة على ذلك، ونظراً للدور المحوري للنساء والشباب في إرساء أسس للديمقراطية، فقد أولت المؤسسة أولوية لتعزيز حقوق الشباب والنساء ومشاركتهم وتوليهم القيادة، حيث مثل ذلك 32% من مجمل تدخلاتها لعام 2018.



ملاحظة: قد تكون بعض التدخلات مخصصة لأكثر من فئة واحدة، حسب الملائم، بغية إعطاء لمحة شاملة ووثيقة الصلة عن كافة المجالات المواضيعية التي غطاها المستفيدون من المنظمات غير الحكومية.

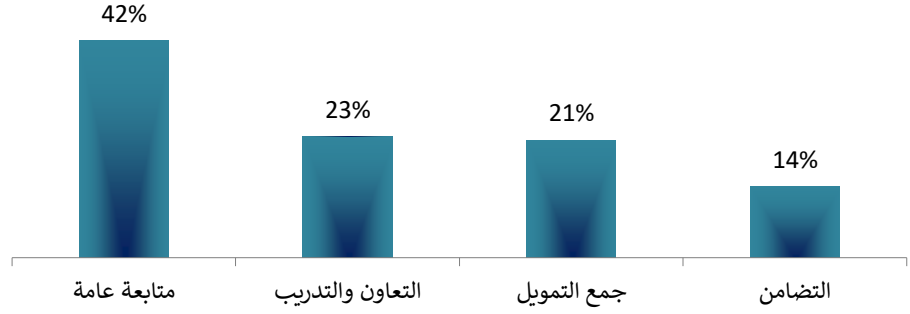
تمثل الأنشطة التكميلية في مجالات التثقيف، والحوار والمناصرة، والتي تعدُّ أساسية لإعطاء زخم للإصلاحات المتعلقة بحقوق الإنسان والتحول الديمقراطي، الحصة الأهم من الأنشطة (55%) التي نفذها متلقو دعم المؤسسة. ويتم تعزيز هذه الأنشطة أيضاً عن طريق الأنشطة الفنية والثقافية، وذلك كبديل عن الأدوات التقليدية للوصول إلى جمهور أوسع وأصغر سناً. ومن الأمثلة على الطرق المبتكرة، المهرجانات ومسرح الشارع والألعاب والموسيقى والفنون الشعبية حيث تبناها 14% من المستفيدين لنشر قيم الديمقراطية والمواطنة والعدالة واحترام حقوق الإنسان. وفي منطقة تتسم بديناميات وطنية مختلفة، كان الهدف من قسم كبير من الأنشطة التي نفذها شركاء المؤسسة أيضاً هو توثيق الانتهاكات وتقديم المساعدة والسعي لتحقيق العدالة وإنصاف الضحايا. وشكلت هذه الأنشطة التي تتم في بيئة عدائية بصفة استثنائية ما نسبته 31% من مجموع الأنشطة المنفذة من قبل شركاء المؤسسة.



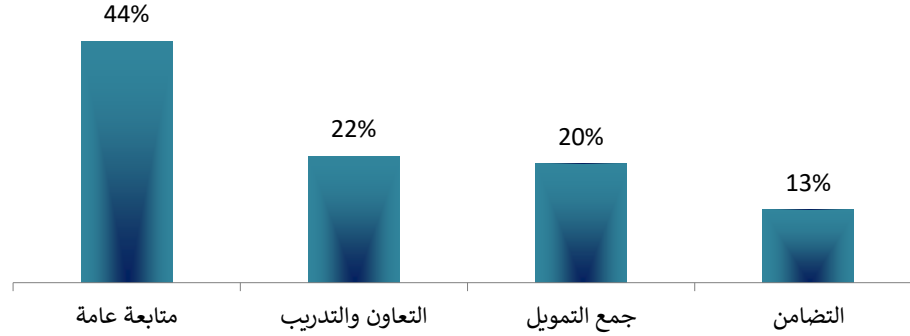
بالإضافة إلى توفير الأموال، تمثل أحد الأهداف الرئيسية للمؤسسة في مساعدة المدافعين والمنظمات غير الحكومية المعرضين للمخاطر على مواصلة مهمتهم على المدى الطويل. ولتحقيق ذلك، تابعت المؤسسة بصفة محددة 58% من تدخلاتها المالية. وعلى وجه الخصوص، قامت بدور الوسيط لشركائها لتعزيز أوجه تعاونهم والحصول على الدورات التدريبية والإرشاد المعد خصيصاً ليناسبهم على التمويل.

ويعتبر هذا النوع من المتابعة مهماً للغاية بالنسبة للمبادرات المهددة والناشئة لأنه يمكنها من تبادل المعلومات والتعلم من تجارب أخرى وبناء حركات وأوجه تآزر جديدة تحد من عزلتها وتزيد من قاعدة دعمها. وقد حصلت المنظمات غير الحكومية المستفيدة من أعمال المتابعة هذه تحديداً، في 35% من الحالات، على دعم من مؤسسات أخرى.

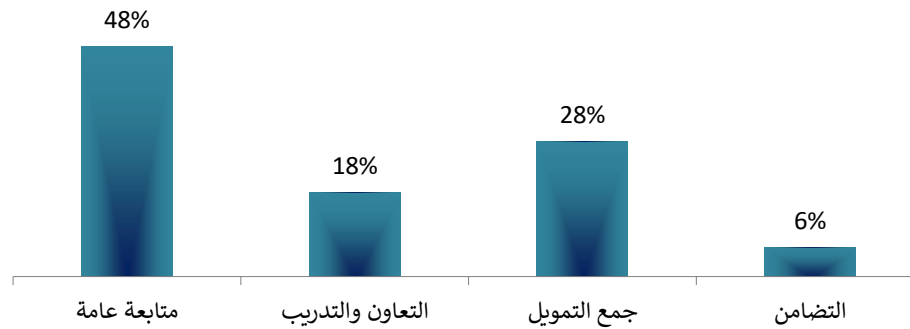
التوزيع بحسب عدد التدخلات



التوزيع بحسب عدد المستفيدين



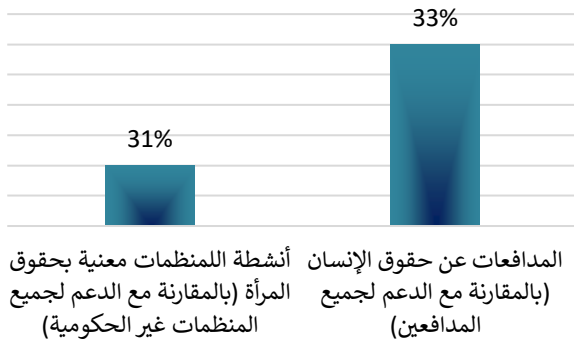
التوزيع بحسب المبالغ الممنوحة



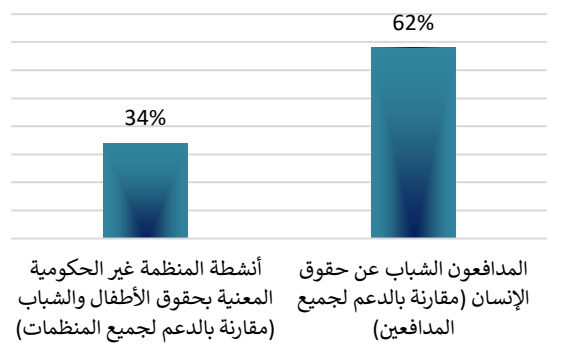
النساء والشباب -5-4

يعدُّ النساء والشباب من المستفيدين الأساسيين من تدخلات المؤسسة بسبب دورهم المحوري في المجتمعات وعمليات التحول الديمقراطي. إن لحماية حقوقهم وتعزيز قيادتهم أهمية حيوية في بيئة إقليمية حيث يعانون من نقص التمثيل في عمليات صنع القرار السياسي والجمعي. وبالتالي فقد شكلت النساء والشباب على الترتيب ما نسبته 32% و46% من المستفيدين، فيما خصصت المؤسسة الأموال لجماعات ومنظمات غير حكومية على أساس التمثيل الكافي للنساء في قيادتها.

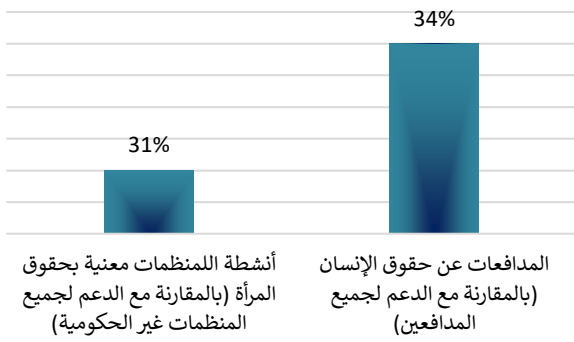
التوزيع بحسب عدد التدخلات



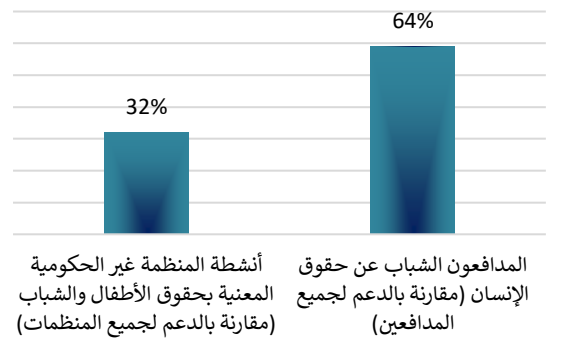
التوزيع بحسب عدد التدخلات



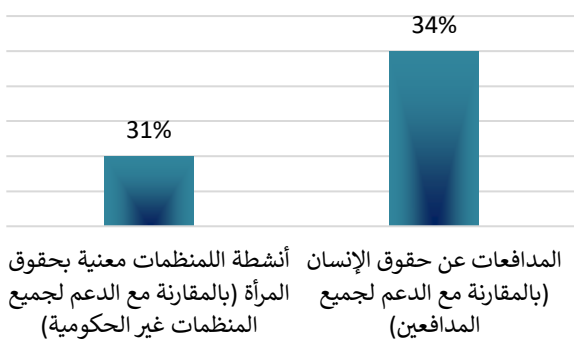
التوزيع بحسب عدد المستفيدين



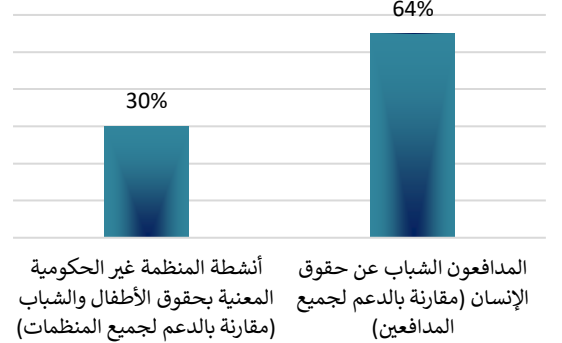
التوزيع بحسب عدد المستفيدين



التوزيع بحسب المبالغ الممنوحة

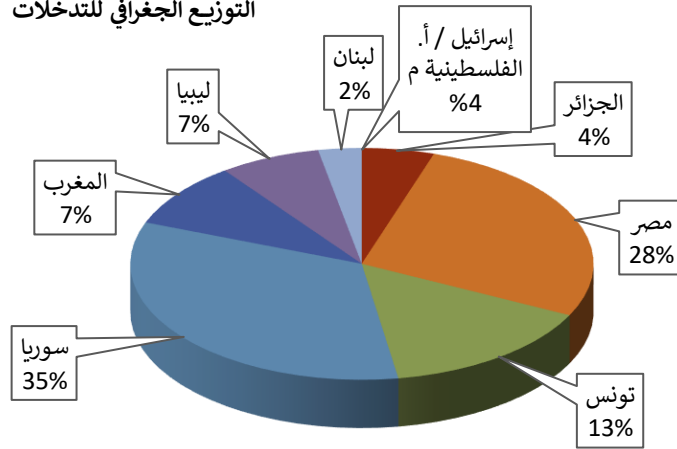


التوزيع بحسب المبالغ الممنوحة

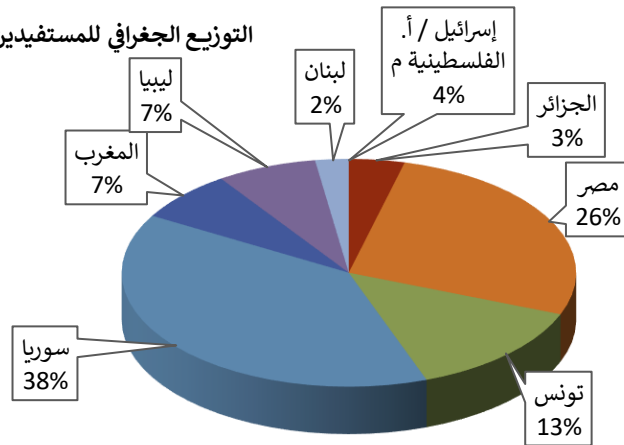


البلدان -6-4

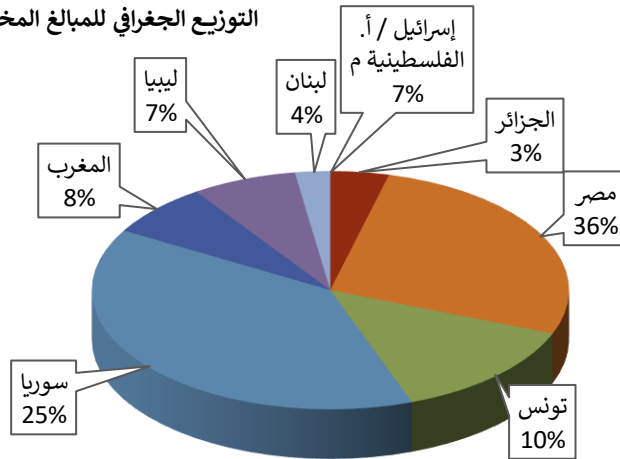
التوزيع الجغرافي للتدخلات



التوزيع الجغرافي للمستفيدين



التوزيع الجغرافي للمبالغ المخصصة



كما في السنوات الأخيرة، كانت الحرب الطويلة في سوريا والقمع المتزايد لعمل المجتمع المدني المستقل في مصر محور اهتمام كبير سنة 2018. وبصفة خاصة، ارتفعت أعمال الدعم للمدافعين المصريين والمنظمات غير الحكومية المصرية بنسبة 60% مقارنة بعام 2017. وفي ظل مناخ يسوده الإفلات من العقاب وركزت تدخلات المؤسسة على حماية المدافعين، ومساعدتهم من أجل توثيق الانتهاكات، ومساعدة الضحايا ومن ضمنهم المدافعين أنفسهم بشكل رئيسي.

إضافة إلى ذلك، لم تُغفل المؤسسة احتياجات المدافعين من الحماية في بيئات أخرى عدائية، ومنها ليبيا والجزائر وإسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، التي حظيت بنسبة 15% من تدخلات المؤسسة لعام 2018.

أخيراً، تتطلب عمليات اللامركزية والإصلاحات التشريعية والمؤسساتية الجارية في تونس والمغرب زيادة الالتزام والتمويل تجاه الجمعيات المحلية للتصدي للتباينات الإقليمية وللحيلولة دون نكوص المسيرة الديمقراطية. وبالتالي، ركز 20% من تدخلات المؤسسة على تعزيز القدرة التشغيلية للفاعلين في المجتمع المدني وخصوصاً أولئك الذين ينشطون في مناطق نائية من البلدين.

5- قضايا تنظيمية

1-5- مشاورات مجلس الممثلين

اجتمع مجلس أمناء المؤسسة مع مجلس الممثلين التابع للمؤسسة والذي يتألف أعضاء الأورو-متوسطة للحقوق (وعددهم 80 منظمة مجتمع مدني من المنطقة الأورو-متوسطة) في بروكسل بتاريخ 23 يونيو/ حزيران 2018. وكانت الغاية من الاجتماع هي مناقشة الإجراءات الرئيسية المتخذة من قبل المؤسسة خلال الفترة 2015-2017 واتجاهاتها المستقبلية.

وبصفة عامة، تلقت المؤسسة الثناء مراراً على العمل الذي قامت به في المنطقة. وتعلقت الأسئلة الرئيسية التي طرحها الممثلون بإجراءات مجلس الأمناء في تعيين الأعضاء، والوسائل التي تم تطويرها من قبل المؤسسة لنقل الأموال بأمان إلى المنطقة، وعمل المؤسسة في ميدان التأثير في سياسات التمويل.

2-5- الشراكات المالية

بلغت قيمة الانتمانات المودعة لدى المؤسسة من قبل تسع مانحين ومؤسسة خاصة إضافة إلى مشاركتهم في أنشطتها نحو 2.6 مليون يورو في عام 2018. ووقعت المؤسسة شراكة جديدة مع الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون في يوليو/ تموز 2018.²⁰ غير أن الجهود التي درست احتمالات إقامة شراكة مع وزارة الشؤون الأوروبية والخارجية الفرنسية لم يكتب لها النجاح.

- تم منح دعم أساسي بلغت قيمته 1.1 مليون يورو (44%) من قبل الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي،²¹ وصندوق سيغريد راوزنغ ومؤسسات المجتمع المفتوح (أوبن سوسايتي).
- تم تقديم دعم المشاريع والذي بلغت قيمته 1.5 يورو (56%) من قبل الصك الأوروبي للديمقراطية وحقوق الإنسان ووزارة الخارجية الملكية الدانمركية²² والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون ومعهد الأمم المتحدة الإقليمي لبحوث الجريمة والعدالة وصندوق المنح الوطنية من أجل الديمقراطية وصندوق روكفلر بروذرز.

3-5- المعلومات والاتصال

كألفت المؤسسة مطور مواقع ويب بتصميم موقع إلكتروني جديد لها: <http://emhrf.org> حيث تم تدشينه في يونيو/ حزيران 2018 كما أنها نقلت جهاز الخدمة الخاص بها (السيرفر) إلى موقع أكثر أماناً.

تمسكت المؤسسة بتطبيق مبدأ السرية بخصوص معظم المعلومات المتعلقة بالمستفيدين من التمويل. وقد تم تبني هذه السياسة وتنفيذها بسبب المخاطر التي تواجهها المنظمات غير الحكومية والأفراد ممن يقدمون طلبات تمويل، والمستفيدين وغيرهم من المدافعين عن حقوق الإنسان ممن هم على اتصال مع المؤسسة. من ناحية ثانية، تحافظ المؤسسة على الشفافية من خلال التبليغ عن أنشطتها في هذا التقرير العلني للأنشطة والتقارير التي تقدمها إلى شركائها الماليين الرئيسيين، شريطة ضمان سرية المعلومات.

²⁰ ارتفعت الميزانية التشغيلية للمؤسسة بنسبة 10% مقارنة بسنة 2017.

²¹ في إطار هذا الدعم الأساسي، تغطي الوكالة السويدية المنح ذات الصلة بجميع البلدان التي تنشط فيها المؤسسة الأورو-متوسطة ما لم تقع هذه البلدان خارج قوانين لجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية.

²² في إطار هذا الدعم، تغطي الوزارة المنح ذات الصلة بجميع البلدان التي تنشط فيها المؤسسة الأورو-متوسطة ما لم تقع هذه البلدان خارج قوانين لجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية.

4-5- الإدارة الداخلية

عين مجلس أمناء المؤسسة عضواً جديداً في المجلس في 2018، وهو السيد حبيب نصار، لبناني الجنسية²³ ويتمتع بخبرة محددة في مجال العدالة والمساءلة الدولية. إضافة إلى ذلك، تم تعيين كمال الجندوبي أميناً للصندوق عقب تقاعد إسكيل ترولي من منصبه ومهامه في وقت سابق من السنة.

واجتمع مجلس أمناء المؤسسة المؤلف من 12 عضواً يعملون على أساس تطوعي، مرتين خلال عام 2018، في أبريل/ نيسان وفي أكتوبر/ تشرين الأول، لبحث استراتيجية المؤسسة والاتجاهات البرنامجية والمالية والنظر في الطلبات المقدمة من منظمات غير حكومية في المنطقة. وخلال الفترة الواقعة بين الاجتماعين، وافق المجلس على جميع المنح المعطاة للدعم المستعجل خلال السنة. وساعد المجلس في عمله أمانة عامة مؤلفة من 7 موظفين متفرغين واستشاري واحد بدوام جزئي، بالإضافة إلى متدربين²⁴ وخدمات تكنولوجيا المعلومات والمحاسبة.

طاقم البرنامج:

- أني-صوفي شيفر (خريجة قسم القانون الدولي العام)، موظفة متفرغة بمنصب مديرة البرنامج في فرنسا؛
- سيف طه (خريج قسم العلوم الاجتماعية) منسق إقليمي متفرغ لشؤون منطقة المشرق العربي في فرنسا؛
- ألكسندرا الخازن (خريجة قسم العلاقات الدولية) مساعدة إقليمية متفرغة لشؤون منطقة المشرق العربي في فرنسا؛
- رامي صالح (خريج قسم علم الاجتماع)، مستشار إقليمي بدوام جزئي في شؤون المغرب العربي بتونس؛
- تاج الهدى طراد (خريجة قسم الأعمال وتكنولوجيا المعلومات)، منسقة إقليمية متفرغة لشؤون المغرب العربي بتونس؛
- لوران ريفوليه (خريج قسم القانون الدولي) منسق إقليمي متفرغ لشؤون المغرب العربي بتونس منذ أبريل/ نيسان 2018.

الطاقم الإداري:

- أميلينا جاسكويك (خريجة قسم الاقتصاد الدولي)، رئيسة الوحدة الإدارية والمالية بالانمرك، متفرغة؛
- جوليا غارسيا هان (خريجة قسم الاقتصاد)، مسؤولة الوحدة الإدارية والمالية بالانمرك، متفرغة، وشغلت محلها بديلاً خلال إجازة الأمومة شيرين حافظ وكريمة نيكولز لغاية سبتمبر/ أيلول 2018.

علاوة على ذلك، طور المجلس تدابير للإدارة الداخلية خلال عام 2018، بما في ذلك مصفوفة المخاطر والممارسات الإدارية ومدونة قواعد سلوك لمكافحة الفساد.

وفي الختام، جددت المؤسسة شراكتها مع الأورو-متوسطة للحقوق والتي تشمل، من بين أمور أخرى، على مشاطرة المكاتب والتكاليف المرتبطة بذلك بالإضافة إلى خدمات تكنولوجيا المعلومات.²⁵

تمت عملية تدقيق حسابات المؤسسة من قبل شركة ديلوتي (Deloitte) في كوبنهاغن ويمكنكم الاطلاع على التقرير على [الموقع الإلكتروني](#) للمؤسسة.

²³ حبيب نصار محام وناشط بخبرة تزيد عن عشرين سنة في العمل مع المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وعلى قضايا حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية. يشغل حالياً منصب مدير السياسات والبحث في منظمة إيمبونيوتي ووتش، وهي منظمة دولية غير ربحية تسعى إلى تعزيز المساءلة عن الفئات التي وقعت في الماضي في البلدان الخارجة من ماضٍ عنيف.

²⁴ تم أيضاً استخدام كارولين إيمان تروين (خريجة تخصص تنمية دولية)، ثم كوستانزا فانشي (خريجة تخصص دراسات ودبلوماسية دولية) كمتدريتين متفرغتين في الانمرك، وسانا دالي (خريجة تخصص اتصالات) وجون استيبان رودريغيز (خريج تخصص علم اجتماع) كمتدربين متفرغين في باريس لفترات قصيرة لمساعدة طاقم الموظفين الإداريين وموظفي البرامج في المؤسسة.

²⁵ تم العمل بهذا الترتيب منذ عام 2005 من أجل التقليل من المصاريف التنظيمية والإدارية.

ملحق: ملخص طلبات المنح

1- ملخص بعدد طلبات الحصول على منح

في عام 2018، تلقت المؤسسة الأورو-متوسطية واستعرضت 584 طلباً واستفساراً للحصول على منح.

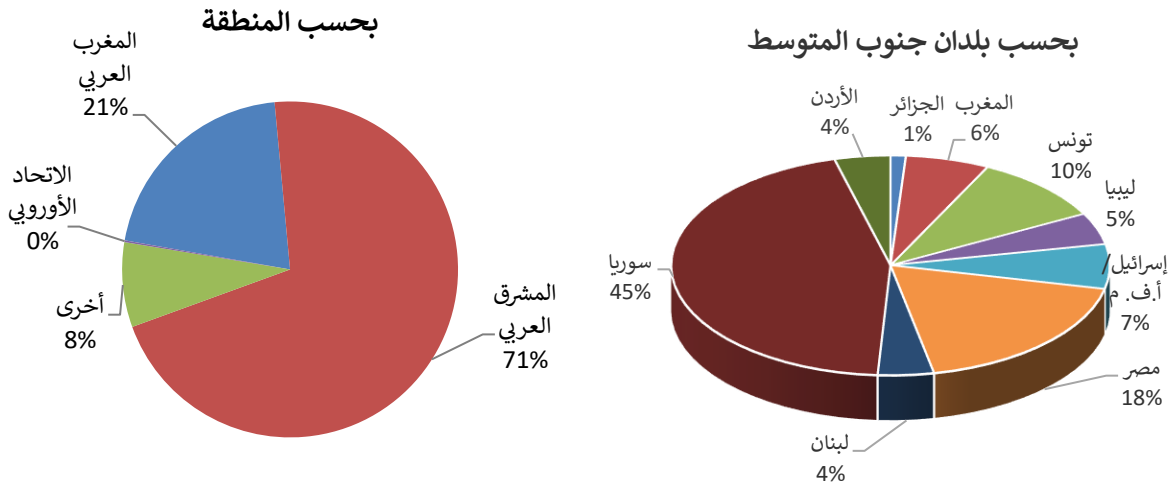
عدد الطلبات المستلمة: حسب الحالة		
ووفق عليه	132	24%
قيد التقييم	43	8%
رُفض	365	68%

عدد الطلبات والاستفسارات المستلمة: حسب النوع		
مستعجل	245	42%
عادي	294	50%
استفسار	45	8%

بلغ إجمالي المبلغ الذين منحته المؤسسة الأورو-متوسطية 1,800,132.90 يورو خلال عام 2018.

2- التوزيع الجغرافي

تلقت المؤسسة وقيمت ما مجموعه 534 طلباً واستفساراً تم تقديمها من منطقة جنوب البحر المتوسط (وتمثل 91.4% من مجمل الطلبات المستلمة)



3- أسباب الرفض

فيما يلي قائمة بالأسباب الرئيسية وراء اعتبار الطلبات غير مستحقة للمنحة على أساس الطلبات المستلمة في عام 2018:

- وقوع الأنشطة المقترحة خارج الولاية الجغرافية للمؤسسة، أي: المغرب والجزائر وتونس وليبيا ومصر والأردن ولبنان وسوريا والأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل. ومثلت هذه الطلبات ما نسبته 7% من مجمل المقترحات المرفوضة.
 - عدم توافق المقترح مع المعايير الرئيسية للمؤسسة (أي الصفة كمدافع، والوضع، والنهج، والضرورة). ومثلت هذه الطلبات ما نسبته 62% من مجمل المقترحات المرفوضة.
 - طلبات تم رفضها بسبب نقص عام في المعلومات و/أو مشكلات متأصلة في مقدم الطلب (بما في ذلك وصف مبهم للمشروع، ورود ملاحظات وآراء سلبية من شركاء ومانحين آخرين). ومثلت هذه الطلبات ما نسبته 18% من مجمل المقترحات المرفوضة.
 - طلبات رُفضت رغم استيفائها لجميع المتطلبات بسبب كون مقدم الطلب قد تلقى التمويل من المؤسسة أو منظمة أخرى، أو لأنه لم يكن يواجه تهديداً وشيكاً، أو لأنها تُعتبر طلبات ذات أولوية نسبة إلى طلبات أخرى (مثلاً لأن مقدمها كان صحفياً كان بوسعه تلقي الدعم من منظمة أخرى)، أو لأن المشاريع المقترحة للتدخلات العادية لم تكن مبتكرة. ومثلت هذه الطلبات ما نسبته 9% من مجمل المقترحات المرفوضة.
 - طلبات رُفضت لأسباب أخرى مختلفة. ومثلت هذه الطلبات ما نسبته 4% من مجمل المقترحات المرفوضة.
- وفي حال كان الطلب يقع خارج نطاق اختصاص المؤسسة الأوروبي-متوسطة، فإن الأمانة العامة كانت تنصح وتوجه بعض مقدمي الطلبات نحو مانحين بدلاء. وقد تم تقديم هذه الخدمة بصفة خاصة للحالات التي كان يواجه فيها المدافع الفرد أوضاعاً خطيرة في مناطق أخرى. وقد بلغت نسبة الطلبات التي تم تحويلها إلى شركاء ومانحين آخرين محتملين 1% من مجمل الطلبات المرفوضة.

4- متوسط المدة الزمنية للردود

تعمل المؤسسة على التوصل إلى قرارات سليمة وسريعة فيما يخص الطلبات التي يتم استلامها. يبين الجدول التالي متوسط الفترة الزمنية الواقعة بين استلام الطلب والرد عليه من قبل المؤسسة:

إجمالي متوسط الفترة الزمنية للرد	14 يوماً
معدل الاستفسارات	3 أيام
معدل الطلبات المستعجلة	14 يوماً
معدل الطلبات العادية	16 يوماً